وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم.العلوم السياسية

المرجع:11

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية **التخصص: إدارة محلية**

من إعداد الطالب:
زيتوني صلاح الدين

تحت إشراف الأستاذ
عباسي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	فراحي محمد	رئيسا
الأستاذ	عباسي عبد القادر	مشرفا مقررا
الأستاذ	بوغازي عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم:**.2019/09/18**

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على فضله و نعمه ،وعملا بسنة نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم وتبعا لهديه فشكر الناس من
شكر الله تعالى .
" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "
لهذا أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الخالص الى :
الأستاذ عباسي عبد القادر
على قبوله الإشرافه على مذكرتي تخرجي لنيل شهادة الماستر وعلى كل ما
قدمته لي من عون
والى كل أساتذتي في كلية حقوق والعلوم السياسية
وكل من مد لي يد العون من قريب او بعيد بالكثير او القليل

الإهـــداء

الى شعاع النور ودافعي في الحياة الى أعظم الأمهات..... أمي
الى سبب طموحي في الحياة وبذرة حلمي.... والدي
إلى حضن والأمان .....أخواتي
الى من شاركوني دربي .....أصدقائي و أحبتي
الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل .

المقدمة

إن المسألة التنموية هي رهان كل الشعوب والمجتمعات داخل الدول ، و عمودها الفقري الذي لا يقاس فقط بضرورة توفر الأموال أو العنصر البشري المؤهل – إداريا وتقنيا– وانما هي نسق من العلاقات المتداخلة اجتماعيا واقتصاديا، بيئيا، بشريا وثقافيا بهدف الرفع من المستوى المعيشي، لأي مجموعة بشرية إلى مستوى أرقى وفق إستراتيجية تشاركية، هي بدون شك مقاربة تنموية فاعلة، فعملية التنمية تتطلب تكاملا وتنسيقا محكما بين جميع المجالات، القطاعات والمناطق، ووفق هذا التناسق والترابط يمكن تحقيق تنمية محلية.

بالإضافة إلى أنه وفق موجة من التغيرات التي حثت العديد من الدول النامية، فان الجزائر هي الأخرى قد بادرت في الأخذ ببعض الجهود التنموية على المستوى الوطني والمحلي، إلا أنها أفرزت العديد من الإخفاقات ، والمشاكل مما طرح النقاش مجددا حول إشكالية التنمية المحلية ، و أرجعت في معظمها الإخفاق إلى الدور الكبير الذي منح للقطاع العام، لأن قرارات هذا الأخير تتعارض في كثير من الأحيان مع الاعتبارات الإنتاجية مما جعل مسار التنمية يواجه العديد من التحديات خاصة على المستوى المحلى ما دفع إلى إعادة النظر في دور القطاع الخاص لدعم عملية التنمية المحلية في الدولة.

يمثل القطاع الخاص ركيزة هامة التحقيق التنمية فالتوجه السائد اليوم في الاقتصاديات الدولية إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية من خلال تشجيع وتوفير البيئة الداعمة لما له من أهمية في الشراكة لتحقيق التنمية في ظل موجة تحول الاقتصاديات الشامية نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص على أخذ أدوار لما يتميز به من القدرة على الابتكار والتجديد.

والجزائر على غرار بعض الدول النامية التي تبنت النهج الاشتراكي وشجعت القطاع العام كانت تنتظر للقطاع الخاص بنوع من الخوف والحذر معتبرة إياه ناهبا للثروات ومقلصا لسيادة الدولة ، لذلك لم تولي أي اهتمام أو عناية للشروط التي يتطلبها هذا القطاع لاسيما

ما تعلق بالجانب التشريعي بل على العكس ظل القطاع العام يتمتع بمزايا كثيرة مقارنة بالقطاع الخاص خصوصا وان هذا الأخير لم يتم إشراكه في مسار التنمية

ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين وتوجه جل دول العالم نحو اقتصاد السوق عمدت الجزائر إلى تحرير اقتصادها والتوجه نحو إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية الوطنية والمحلية.

1- أهمية الدراسة :

موضوع إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية موضوع هام، وظهرت أهميته لتوجه جل دول العالم نحو اقتصاد السوق، وقد أكد هذا التوجه على ضرورة تحرير الاقتصاد وإشراك القطاع الخاص في التنمية، وكذا تكمن أهمية | الدراسة في أنها تحاول الكشف عن دور القطاع الخاص في تدعيم العملية التنموية ومحاولة تحديد مساهمته وعلاقته بالرقي والتقدم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسعي إلى معرفة دور القطاع الخاص في تسيير الشأن العام، وعليه فإن هذا الموضوع يستمد أهميته من خلال هذه النقاط

2 - أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط هي:

- محاولة تقديم رؤية علمية حول واقع القطاع الخاص في الجزائر ودوره في التنمية المحلية، والذي يشغل العديد من الباحثين في حقل العلوم السياسية.

- البحث في واقع القطاع الخاص بالجزائر من خلال معرفة خصائصه وميزاته ومدى فعاليته في تحقيق أهدافه والآليات التي يعتمد عليها.

- محاولة دراسة وتقييم دور القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المحلية .

3- مبررات اختيار الموضوع :

تأسس اختيار الباحث للموضوع غيرات موضوعية وأخرى ذاتية علي النحو التالي :

أ - مبررات موضوعية :

- أدوار التنمية المحلية في تحقيق وإرساء قواعد التنمية الشاملة والمتوازنة.

- الاهتمام والتشجيع الكبير هذا القطاع والإصلاحات الكبيرة التي سخرت لتأهيله لقيادة التنمية المحلية .

ب - مبررات الذاتية نذكر منها:

- الميل الشخصي الدراسة هذا الموضوع والرغبة في التعمق الفهم الظاهرة المدروسة.

- المشاكل المتعددة التي عرفتها المنطقة محل الدراسة و التي نشأت عليها آفات اجتماعية واحتجاجات لم تكن في السابق ومحاولة تلمسها واستشراف حلول لها، من خلال الاهتمام بموضوع إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية .

- الأهمية التي اكتسبها موضوع القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المحلية وتبلور فكرة الشراكة ما بين القطاع العام و القطاع الخاص للنهوض بالتنمية المحلية .

4- إشكالية البحث

إذا كان القطاع الخاص يعد أحد المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي و الوطني على حد سواء ، والذي سعت إليه الجزائر من خلال إشراك القطاع الخاص، وتبني إستراتيجية وطنية تهدف إلى ترقيته، و إعطاء اهتمام وعناية للشروط التي يتطلبها هذا القطاع و الاستفادة من هذه الثروة والإمكانيات التي يقدمها .

إلى أي مدى يمكن مساهمة للقطاع الخاص أن يساهم في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

تساؤلات الفرعية : ووفق هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من التساؤلات تتمثل في:

- ما هو القطاع الخاص؟ ما هي التنمية المحلية؟

- ما هي الدرجة التي حققها القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر؟

5- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الدراسة أساسا في ناحيتين:

من الناحية العلمية: تتمثل في إضافة العديد من المعلومات والمعارف حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى إثراء مكتبة العلوم السياسية، كمساهمة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث المقدمة في موضوع القطاع الخاص في الجزائر، كما أن هذا الموضوع يعد من المواضيع الاقتصادية التي تحتل الصدارة في الكتابات العلمية ، والملتقيات الوطنية والدولية والتقارير الصادرة عن المنظمات الاقتصادية الدولية.

ومن الناحية العملية: نجد أن هذا الموضوع على الصعيد النظري يمتاز بالديناميكية، و الحيوية مما تجعله متجددا يحتاج دوما للدراسة ، كما أن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة، كونه يعالج أحد أهم الآليات الرئيسية في النشاط الاقتصادي خاصة بعد فشل القطاع العام .

6 - الفرضيات:

- ولا تقف الدولة موقف الحياد في عملية التنمية المحلية بالجزائر، وانما لها دور رئيسي في تدعيم و تشجيع القطاع الخاص وضبط آلياته

- كلما كان القطاع الخاص شريك فعالا، كلما ساهم في عملية تمويل التنمية .

7 – مناهج و مقتربات الدراسة:

في هذا الصدد اعتمدنا على بعض المناهج التي توضح لنا التقرب من موضوع دراستنا، وهذه المناهج هي:

– **المنهج الوصفي التحليلي** : والذي يعد من المناهج المناسبة لهذه المواضيع كونه لا يهدف فقط إلى وصف الواقع وصفا مجردا كما هو بل يتجاوزه ، وذلك بغرض الوصول إلى استنتاجات تساعدنا على فهم الواقع على حقيقته وهذا يظهر جليا من خلال التطرق إلى واقع القطاع الخاص في الجزائر، وما يعانيه من مشاكل في تحقيق التنمية المطية

– **المنهج التاريخية** : من خلاله يتم تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، وهذا يظهر من خلال التطرق إلى أهم الظروف والأسباب التي أدت إلى ظهور القطاع الخاص في الجزائر.

أما المقتربات التي تم توظيفها في إطار المنهج تتمثل في:

• المقترب المؤسساتي، و الذي يهتم أساسا بالمؤسسات في تحقيق التنمية المحلية، ومن منطلق أن القطاع الخاص يعد من المؤسسات غير الرسمية لدى الدولة ارتأينا استخدام هذا المغترب الذي يوضح كيف يمكن للقطاع الخاص تحقيق التكامل مع المؤسسات الحكومية.

8 – صعوبات الدراسة:

أثناء انجازنا لهذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات من أهمها:

– محدودية الكتب والدراسات التي تتناول موضوع القطاع الخاص والتنمية المحلية بالجزائر، خاصة فيما يتعلق بتوضيح دور القطاع الخاص في التنمية المطلية بالجزائر.

– حداثة الموضوع وصعوبة الإلمام بالمعلومات حوله. .

– قلة الوقت لترجمة المراجع الأجنبية

9 – هيكل الدراسية ومحتواها:

لمعالجة الإشكالية المطروحة و تغطية الغرضيات في مستوى التحليل تم الاعتماد على خطة متكونة من فصلان.

الفصل الأول: يتعلق بالإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وينقسم إلى مبحثين: يهتم المبحث الأول بدراسة القطاع الخاص كمقاربة مفاهيمية من خلال ثلاث مطالب ستتم فيها توضيح: مفهوم القطاع الخاص من نشأة و خصائص، أهمية وأهداف القطاع الخاص، وأهم مؤشرات نمو القطاع الخاص. أما المبحث الثاني سنتناول فيه الإطار النظري للتنمية المحلية وذلك من خلال ثلاث مطالب أيضا نتطرق فيها إلى: ماهية التنمية المحلية من نشأة وخصائص وأهم مقوماتها نظريات ومراحل التنمية المحلية، بالإضافة إلى مجالات ونماذج التنمية المحلية.

أما في الفصل الثاني فقد تناولنا العلاقة بين القطاع الخاص والتنمية المحلية في الجزائر من خلال مبحثين ، ففي المبحث الأول كانت لنا نظرة عامة حول القطاع الخاص في الجزائر انطلاقا من عملية الخوصصة إلى مميزات وخصائص القطاع الخاص في الجزائر أما في المبحث الثاني فقد تناولنا إسهامات القطاع الخاص في المجال التنمية المحلية بالجزائر، عن طريق التطرق إلى دوره كشريك أساسي في تحقيق التنمية المحلي في الجزائر.

الفصل الاول

تمهيد

بعد نيل العديد من الدول النامية استقلالها السياسي، انتهجت مبادرات إنمائية شاملة لأجل الرقي المجتمعاتها. هذه المبادرات الإنمائية التي تبنتها الحكومات من أجل النهوض بأقطارها واخراجها من حالة التخلف إلى حالة الازدهار، تمخض عنها إعداد برامج وخطط من خلال استغلال جميع الإمكانيات المتاحة.

إلا أن هذا التطور لن يتحقق إلا بالاشتراك مع القطاع الخاص الذي يتحدد أساسا بطبيعة الأشخاص و اعتقاداتهم الفكرية والمهنية، فهو يعتمد على طاقات المجتمع المحلي للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية، والتي تعد اللبنة الأساسية لبسط التنمية المحلية الشاملة. ومنه فإن هذا الفصل قسم على النحو الآتي: المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص. المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية.

المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص

يمتلك القطاع الخاص دورا بارزا في غالبية المجتمعات المحلية خاصة من ناحية تنمية اقتصادياتها المحلية، فهو شريك أساسي للقطاع العام ، ويعول عليه بشكل كبير في المجتمعات الرأسمالية ذات الإنعاش الاقتصادي، وعليه سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى: تحديد مفهوم القطاع الخاص، وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ومدى أهميته لدى المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى إبراز مؤشرات قياس نموه.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص .

يمثل القطاع الخاص قسم من الاقتصاد العالمي تعود جذوره إلى الأنظمة الرأسمالية في دول العالم المتقدم ، إلا أنه كنظام اقتصادي معتمد بعد ظهوره متأخرا نسبيا نتيجة ارتباطه بالظروف السياسية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1- الخلفية التاريخية النشأة القطاع الخاص.

لقد تأثر القطاع الخاص وتطور في البلدان النامية بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الأفكار العامة التي انتشرت في هذه البلدان وببروز توجهات كانت في غالب الأحيان تسيء إلى سمعته وتحد من توسعاته ومن دوره، حيث مر هذا القطاع بتطورات عديدة غيرت من دوره في الحياة الاقتصادية وفي عملية التنمية الوطنية و المحلية، ويكون ذلك بناءا على ما تميز به الميدان الاجتماعي من تغيير الأنماط المعيشة والإيديولوجيات، وما يتميز به الميدان السياسي فيما يخص جانب الديمقراطية وحب الابتكار والتقدم، وكذلك ما يتميز به الميدان الاقتصادي المحلي من اهتمام بترقية القطاع الخاص

وتطويره ويعود تهميش دور هذا القطاع الخاص في الماضي إلى مجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها كالأتي[1]:

– قلة الموارد الذاتية لديه يجعله غير قادر على ولوج أي نشاطات إنتاجية، ذات متطلبات مالية وتقنية عالية ومكلفة.

– انعدام روح المبادرة الخاصة في النشاط الاقتصادي.

– الحالة البدائية للقطاع الخاص.

– عدم دعم القيادة السياسية للقطاع الخاص وعدم وجود إطار تشريعي فعال وشامل ينظم عمل هذا القطاع.

2 – تعريف القطاع الخاص

لقد اختلفت معظم الدراسات والبحوث العلمية في تحديد تعريف القطاع الخاص، وذلك لوجود مصطلحات كثيرة مرتبطة بالقطاع الخاص كالملكية الخاصة... وغيرها ، لذا فالتمييز بين هذه المصطلحات يعد أمرا ضروريا في الدراسات العلمية لاسيما في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية مراعاة للدقة في التعبير.

من هنا ظهرت تعاريف متباينة تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين و السياسيين وغيرهم من المفكرين.

1 – زينة طاهري، "التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص – دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي" (مذكرة ماستر، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012/ 2013)، ص 69–70.

تعريف الموسوعة الاقتصادية: " القطاع الخاص يتمثل في جزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص ، شركات الأموال و الأفراد." [1]

تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية: "هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد، أو الشركات أو الأشخاص، أو الشركات المساهمة." [2] كما أنها تعرفه:" القطاع الخاص جزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة. [3]

تعريف معجم المصطلحات الاجتماعية: " إذا نشأ القطاع العام فان نواحي النشاط الأخرى الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد تكون القطاع الخاص. "[4]

تعرف موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية:" القطاع الخاص هو ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية، وبالإضافة إلى النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة، كما يشمل كذلك القطاع الخاص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات، والتي تهدف إلى تحقيق الربح وهي نشاطات تسمى أحيانا بالقطاع الشخصي. "[5]

إن القطاع الخاص هو المنظم للنشاط الاقتصادي، حيث أن الملكية الخاصة هي عامل مهم وأن الأسواق المنافسة في محرك الإنتاج. [6] وعلى هذا الأساس فإنه يتضمن

1 – مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 1997)،ص126

2 – حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1995)، ص 203.

3 – المرجع السابق،ص204.

4 – أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية (بيروت: مكتبة الجنان، 1977)،ص370

5 – هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية (لبنان دار النهضة العربية، 1987)، ص684.

6 – Private Sector Development, An Analytical (1) Accelerating Pro-PoorGrowth through Support for. Framework . ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT, 17

مختلف الشركات الخاصة والمؤسسات الهادفة للربح والتي تخدم الأسر. [1]

كما أن محمد فاضل الربيعي يعرف القطاع الخاص على أنه:" القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دقة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن." [2] في حين البعض الآخر يرى أنه:" قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة." [3] أي أنه جزء من القطاع الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وادارتها. [4]

أما من وجهة نظر المحاسبة القومية فإن القطاع الخاص يشمل:" المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة." [5] بالإضافة إلى أن هناك من يقول أن القطاع الخاص بشكل عام أنه: " ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقا الاعتبارات الربحية المالية. "[6]

---

1 – THE PRIVATE SECTOR AND DEVELOPMENT EFFECTIVENESS. - DISCUSSION PAPER FOR TUDCN MEMBE 21.

2 – محمد عبده فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية"، (القاهرة: مكتبة مدبولي ، 2004)،ص 49.

3 – صباح لمزود، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة – علي منجلي (مذكرة ماجستير ، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري – قسنطينة –، ب س ت)، ص09.

4 – أحمد الكواز ،" بيئة القطاع الخاص النظرية و الواقع "(أوراق مختارة من المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم و استشراف ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بيروت، 25/23 مارس 2009).

5 – عبد الرزاق مولاي لخضر، " العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر – " مجلة الواحات البحوث و الدراسات، عدد 09 (2010) ص65.

6 – ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي ،" التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص "، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص35.

كما أنه يعني:" قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج القطاعات الاقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات والادخار." [1] فهو يعتمد هنا بالأساس على آليات السوق الحرة، والمنافسة في تحديد أسعار السلع بهدف تحقيق المنافسة الحرة، وذلك عن طريق عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

في هذا الصدد يرى المعاني أيمن عودة بأن:" القطاع الخاص يتجسد من خلال إعادة تقسيم العمل بينه وبين الحكومة، وذلك بهدف رفع الكفاءة لكليهما في تحقيق أهداف التنمية من خلال التأجير أو التعاقد."

وكذلك أشار إلى أن القطاع الخاص يعبر عن عملية منظمة من جهة تقلل العام." [2] كما أنه: "مجموع الأنشطة الاقتصادية، القائمة على الملكية الخاصة (الفردية أو الجماعية)." [3] وهنا يعني أن القطاع الخاص هو قطاع الأعمال الذي يدار من طرف الأفراد والمؤسسات محليين، أو أجانب لحسابهم الخاص بارتكازهم على آلية سوق المنافسة الكاملة، حيث يعتبر الربح هو الدافع الرئيسي قيامهم بهذه الأعمال. بمعنى أنه في نظام اقتصادي مختلط يغطي القطاع الخاص جزء غير الخاضع لسيطرة الحكومة حيث تسود قوانين السوق و المشاريع التجارية الخاصة، أي المؤسسات و الشركات بمختلف أحجامها – صغيرة،

1 – طاهري، " التصورات الأجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص – دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي

2 – عبد القادر يسبع، " مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة– مع الإشارة إلى حالة الجزائر –" (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2010/2009)، 49.

3 – المرجع السابق، 50.

متوسطة أو كبيرة. [1] وعلى غرار كل هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف إجرائي للقطاع الخاص المتمثل في:

هو الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة و المنافسة التامة لتحديد أسعار البضائع والخدمات والكميات المنتجة والمستهلكة شريطة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة التامة. ووفق هذا يمكن استخلاص مجموعة من خصائص القطاع الخاص وهي:

– يتميز بكفاءة عالية مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية، وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.

– تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية، الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.

– يتبع أساليب إدارية حديثة، وذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تحديد الأصول الثابتة و زيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية .

– كما أن تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص يؤدي إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها ميزانية الدولة، نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة.

– الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو اقتصادي والحد من الفقر، كما أن القطاع

1 – عبد القادر يختار، عبد الرحمان عبد القادر. دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية (مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، دولة قطر, 19–21 ديسمبر 2011).

الخاص المحلي والقوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام، فعبر توفير فرص العمل الخاص وفرص توليد الدخل يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر، فهو هنا يتميز بالمرونة والقدرات والمهارات، مما يساعد أكثر على تشجيع الاستثمار وزيادة رأس المال، وتحسين فرص العمل ، وتخفيف البطالة. [1]

– إن أهم ميزة له هي السرعة في الادخار والإبداع، كما أنه يعمل على تخفيف أعباء إضافية عن الدولة ويزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.

– يمتاز أيضا بخاصية الديناميكية الحيوية، وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة للتسيير الفعال ونجاعته. [2]

– يركز على المنافسة الحرة وهذا يجعله يبحث عن موارد بشرية متميزة، خاصة في مجال سياسات التعيين وأمور التوظيف والحوافز، إضافة إلى التركيز على ضرورة توفر بنية نظيمية متطورة من حيث الهياكل، وطرق وأساليب العمل، والإجراءات[3].

ثالثا: مقومات القطاع الخاص فلنجاح القطاع الخاص و عدم تعرضه للتهميش لابد من توفر مجموعة من المقومات أهمها :

– وضوح الهدف للقطاع الخاص وهو هدف واحد الريح الأقصى .

– توظيف العدد الضروري من العمال لتحقيق الإنتاجية.

– التوسيع في استخدام مبدأ الثواب والعقاب، أي للقطاع الخاص نظام المكافآت والحوافز كالترقية مثلا، ومعاقبة المقصرين.

1 – مولاي لخضر، " العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر–، ص67.

2 – كمزواد ، "دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة – دراسة ميدانية في المدينة الجديدة على منجل"، ص22.

3 – طاهري، "التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص"، ص73

– المنافسة، سرعة الانجاز و التمتع بالديناميكية و الحيوية. [1]

– إدراك الأفراد والمجتمع لأهمية المدخرات: فالقطاع الخاص يكتب له النجاح متى كان الفرد والمجتمع مدركا لأهمية المدخرات وراغبين في التضحية بتحويل هذه المدخرات إلى استثمارات حقيقية في مختلف الأنشطة، مما يحقق زيادة في الإنتاجية...وغيرها.

– إن عملية النجاح والاستمرار في السوق التنافسي يتوجب على رجال الأعمال الإبداع في التنظيم الذي يؤدي إلى حسن التوفيق بين عناصر الإنتاج، والتنسيق بينها والاختيار الأمثل للتوليفة المثلى اللازمة لقيام العملية الإنتاجية من حيث الكمية والنوعية[2]، وبالتالي الزيادة في الإنتاجية فزيادة ثروة رجال الأعمال تؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع ككل، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، وهو ما يعني نجاح القطاع الخاص.

– الاستفادة من المهارات و المعرفة مغرأس المال البشري المعتمد على المعرفة والتكنولوجيا يعطي للشركات ميزة تنافسية في قدراتها التنظيمية ، وكفاءتها الإدارية بما في ذلك إدارة القوى العاملة، والمهارات والتعليم ، وقابلية التأقلم الخاصة بموظفيها.

1 – لمزواد، القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة – دراسة ميدانية في المدينة الجديدة على منجل"،ص ص18–19

2 – محمد عبده فاضل الربيعي ، "الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية"، ص ص 55–56.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف القطاع الخاص

للقطاع الخاص مكانة كبرى في مختلف الدول لما يقدمه من خدمات، وهنا تتجلى أهميته بالإضافة إلى أنه يسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى أهميته و أهم الأهداف التي يرجو تحقيقها.

1 - أهمية القطاع الخاص

تبرز أهمية القطاع الخاص من خلال المساهمة في تحريك وتنشيط ، ودفع عجلة الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال إيجاد وزيادة فرص العمل للمواطنين المحليين، والتي لن تؤدي فقط إلى زيادة مداخيلهم، وتحسين مستوى معيشتهم وتوفير حياة كريمة لهم . بل سوف تؤدي أيضا إلى خفض معدلات الفقر والبطالة، ورفع مستوى الإيرادات الضريبية، كما من شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم ، سواء وجد في الموازنة العامة أو في الميزان التجاري ، أو في ميزان المدفوعات، وتقليص حجم المديونية بكلا شقيها الداخلي والخارجي، وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة توزيع النفقت التشغيلية، ومحاولة تقليل تخصيصات الإنفاق العام. [1]

إن القطاع الخاص يعد إحدى مكونات الحوكمة حيث أن تحقيق التنمية السياسية من خلال إصلاح فلسفة الحكم لا يمكن بلوغه بدون التنمية الاقتصادية المحلية، فالقطاع الخاص الحر و التنافسي يولد فرصا أكثر لعملية التنمية المحلية. [2]

بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية لجلب القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في تركيب الناتج المحلي ورفع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية. لهذا فأهمية

1 – عبد القادر يسبع، "مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة"، ص55

2 – محمد حسن آل ياسين، ''التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد04 (2001)، ص33

القطاع الخاص تظهر في العديد من المجالات من خلال فتح فضاء لاستقلالية الوسائط الثقافية، وتعزيز حرية التعبير والنقد والإبداع. كما أنه من المتوقع أن تساهم الروح التنافسية من تأسيس قاعدة الاستثمار الداخلي والخارجي، وتطوير الفرص من خلال خلق مشاريع تنموية حيوية تعود على الدولة بفوائد اقتصادية واجتماعية، وتحسين البيئة الاستثمارية بجذب استثمارات القطاع الخاص[1]، وزيادة ساهمته في تركيب الناتج المحلي وحفز النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية. [2]

قدرة القطاع الخاص في التعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية من حوله، من منطلق أن له ذاتية في الحركة. [3] فالقطاع الخاص يعد اللبنة الأولى لاقتصاد كل المجتمعات المحلية فهو الأصل في كل التنظيمات الاقتصادية التي تتجاوز مرحلة الشيوع [4].

كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد المحلي ككل، مثلما تحقق العوائد الواسعة للأفراد المستثمرين وبشكل خاص المجتمعات التي تتبني في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العملية. [5]كما تبرز أهمية القطاع الخاص في تنمية وتقدم الدول فكثير من تجارب الدول المتقدمة تشهد كيفية تحول المؤسسات والمراكز الحكومية من يد الحكومة إلى يد القطاع الخاص، وذلك لقدرة هذا الأخير على الابتكار وبذل الجهد في الإدارة، وفي تحسين وتنمية أمواله. فالقطاع الخاص هو عمود أي دولة ومن دون جهده لن

1 – صالح زياني، مراد بن سعيد. "الحوكمة البيئية العالمية – قضايا واشكالات"، (الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010).35.

2 – خيرة بن عبد العزيز، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي – دراسة مقارنة– (أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة ،2013/ 2014)، ص52 .

3 – طاهري، التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص"،ص 71.

4 – محمد رياض الأبرش ، نبيل مرزوق ، الخصخصة أفاقها و أبعادها ،(بيروت: دار الفكر، 2003)، ص19.

5 – عبد الرزاق مولاي لخضر، بونوة شعيب، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– مجلة الباحث ، عدد 07 (2010):ص 03.

يكون هناك مشروع وطني مستقل. وعلى العموم يمكن تلخيص أهمية القطاع الخاص في نقاط:

- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع فرص الاستثمار.
- رفع فعالية الاقتصاد وتحسين أدائه.
- إعادة توزيع الأدوار فيها بين القطاعين العام و الخاص.
- العمل على تحسين وضع الحكومة المالي.
- تصحيح الإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات .
- محاربة الفساد الاقتصادي والقضاء على آلياته.
- تحقيق الفعالية في عملية التنمية، وتقليص الدور الاقتصادي للدولة الحديثة.

2 - أهداف القطاع الخاص.

إن أهداف القطاع الخاص المالية، الاقتصادية، و السياسية في مجملها تجتمع بغرض إبراز مكانته في دفع العجلة التنموية المحلية:

- رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بإدخالها في اوسط تنافسي يجمعها بالكثير من المؤسسات الشبيهة.
- تحسين نوعية المنتجات والخدمات.
- الفعالية في اتخاذ القرارات.
- التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بغرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير والاستفادة من الشركات الأجنبية.

– تخفيض العجز في ميزانية الدولة، أي التقليل من الأعباء وذلك بسبب الأموال الموجهة اللقطاعات الغير ناجحة.

– خلق بنية أكثر ملاءمة للاقتصاد المحلي وجلب رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية.

– الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب المنافسة بين القطاع العام والخاص.

– إحداث مناصب شغل في الأمد الطويل. [1]

– فرض مبدأ التخصص وجلب التكنولوجيا وترقية التجارة الخارجية، من خلال التنويع في المنتجات. [2]

– المساهمة في زيادة حجم المشاريع التنموية المحلية.

– زيادة حجم الملكية الخاصة.

– جذب وتوسيع مجالات الاستثمارات الخارجية.

– العمل على إعادة توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية.

– دعم الديمقراطية وتشجيع اللامركزية التي تسمح بإعطاء الصلاحيات الواسعة.

– تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية من خلال زيادة حجم المشاريع الإنمائية، وزيادة معدل النمو الاقتصادي. [3]

1 – سفيان ابن عبد العزيز، ' دعم وتطوير القطاع كلية الترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات " مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، عدد61(2013):ص 174.

2 – المرجع السابق، ص175.

3 – سالم عرفة سيد، إدارة المخاطر الاستثمارية، (عمان: دار الراية، 2009)،ص 261.

– تفعيل دور المنافسة، ويفترض أن المنافسة الحرة بين المشروعات المتماثلة تزيد من الإنتاج، وتسمح بتحسين نوعيته. [1]

– فتح المجال للقطاع الخاص للدخول في النشاطات التي تخلت عنها الدولة والتي لا ترغب فيها.

– محاولة تحقيق مستوى مقبول من العمالة بفضل مشاركة القطاع الخاص بترغيبه وفق عدة امتيازات منها المالية ومنها القانونية. [2]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس نمو القطاع الخاص.

يتطلب نمو القطاع الخاص توفي مجموعة من المؤشرات الأساسية و المتمثلة في :

1- معدل نمو الناتج : من منطلق وجود علاقة بين الاستثمار الخاص للقطاع الخاص، ومعدل نمو الناتج. فكلما زاد الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير أو التعليم، و التدريب. ذلك من خلال تأثيرها على الإنتاجية ساهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي.

بالإضافة إلى أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها إعطاء المستثمرين دليلا عن مستقبل الطلب الكلي و الأداء الاقتصادي مما يشجعهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وفي هذا الصدد نجد كل من جرتين jr tin و فيلانوفا Villanova قد قدما براهين على وجود صلة وثيقة بين معدل نمو الناتج المحلي والاستثمار الخاص، حيث تمتد الجذور هذه

1 – طاهري، "التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص"،ص 72.

2 – خليل خميس، "مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09(2011) :ص 206.

العلاقة إلى نظرية المعجل المرن بافتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد، ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. [1]

2- القروض المصرفية: عادة لا تبدأ المشاريع الجديدة في تحقيق العائد إلا في سنوات لاحقة من عمرها لذا فهي تحتاج بالضرورة إلى تمويل بالعملات المحلية و الأجنبية، سواء بتدبير من مصادر ذاتية أو خارجية للقطاع الخاص، وبالتالي نجد أن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص.

3 - سعر الفائدة: فحسب النظرية الكينزية و النيوكلاسيكية نجد أن تخفيض أسعار الفائدة بطبيعته يشجع الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي بذلك إلى تشجيع المدخرات من جهة، والتوظيف الكفء لهذه المدخرات من جهة أخرى. [2]

كما أن سعر الفائدة الدائن والمدين يجب أن يترك بحيث يتحدد بناءا على التفاعل القائم بين العرض والطلب في سوق النقود وسوق رأس المال، مما يجعلنا في سوق معبرة عن التعامل والتفاعل الحقيقي بين العرض والطلب، وبعيدة من التشوهات السعرية لأننا نعمل في نظام اقتصادي حر[3].

4- سعر الصرف: فعموما يتعرض سعر صرف العملة إلى تقلبات حيث أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يأتي مصحوبا بارتفاع معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات، وقلة الواردات و ارتفاع أسعارها، مما يجعل الاستثمار يتأثر من خلال الانخفاض العام في الإنفاق. [4] لذا لابد من تحرير سعر الصرف أي ترك سعر الصرف يتحدد بناء على قوى

1 - فريد بشير طاهر، " محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية"، مجلة التعاون، عدد 51 (2000): ص20.

2 - مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر" ، ص72.

3 - محمد عبده فاضل الربيعي، "الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية"، ص58.

4 - مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر"، ص72.

العرض والطلب على العملات في السوق النقدي و بإلغاء جميع الأسعار السابة ، ويترك لتفاعلات عرض النقود و الطلب عليها مسؤولية تحديد سعر العملة. [1]

5- الضرائب: فهناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل المرتفع للادخار، ومن ثمة فان انخفاض دخولهم نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم و بالتالي الحد من استثماراتهم.

6- الديون الخارجية : فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية المحلية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع من الآلات ومعدات وغيرها، فلا ضرر من نمو الديون الخارجية على أي دولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية، وداعمة للنمو الاقتصادي. [2]

7- الاستقرار الاقتصادي : من أهم عوامله:

- التغير في معدل نمو عرض النقود ، حيث ينعكس هذا التغير على معدل التضخم ومستوى الناتج ، والعمالة، والطلب الكلي في الاقتصاد... و غيرها.

- أرقام العجز في الحساب الجاري الميزان المدفوعات [3]، مما يعني أن وجود هذا العجز وجود فجوة تمويلية سالبة لابد من تمويلها إلا بقروض خارجية، أو باستثمارات خارجية مباشرة أو بالسحب على الاحتياطات النقدية للدولة.

مما يعني الحرية الاقتصادية أي للفرد أن يملك وينتج ويربح في ظل مناخ اقتصادي تنافسي حر في ظل قوانين السوق القائمة على المنافسة الكاملة الحرة، وعدم تدخل الدولة أما

1 - الربيعي ، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية"، ص57

2 - مولاي لخضر وبونوة ، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر"، ص9-10.

3 - المرجع السابق.

الأفراد فهم معنيين بالإنتاج والابتكار والاختراع لتحقيق أهدافهم الخاصة، وبالتالي تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع. كما أن الحرية الاقتصادية يجب أن تسود كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية، أي الحرية التجارة الخارجية بمعنى حرية الاستيراد.

8- مناخ استثماري : أي توفر الاستقرار السياسي والأمني، ووجود نظام قانوني وقضائي فعال يحمي المستثمر من الإجراءات التعسفية، ويمكنه اقتضاء حقوقه سريعا وكذلك وجود قوانين عمالية عادلة في تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل. [1]

إن توفر الاستقرار السياسي يعد إحدى مقومات البيئة السياسية، وعنصر من أهم عناصر المناخ الاستثماري كما أنه يتعلق بنظام الحكم وشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية والطبقية، ودرجة الوعي و النضوج السياسي. [2] والواقع أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية.

كما أن التشريع أداة الترجمة وتفسير السياسة الاستثمارية للدولة، حيث كلما نجحت الدولة في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتلائمة مع الأوضاع العالمية، كلما نجحت في الحصول على المزيد من الاستثمارات. [3]

9- البنية التحتية المادية والاجتماعية : التي تشمل الطرقات والطاقة، الموانئ والاتصالات، التعليم الأساسي والصحة. فتحقيق هذا يؤدي بالضرورة إلى تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات وتوسعها.

1 – محمد عبده فاضل الربيعي ، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية"، ص60.

2 – المرجع السابق،ص 62.

3 – مولاي الخضر، "العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر"، ص77.

فمستويات الاستثمار المالية في رأس المال البشري سواء على صعيد الصحة، أو التعليم ترسي الدعائم لنمو القطاع الخاص، فالاستثمارات في مجال الصحة والتعليم يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام على السواء، وأن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية وضمان استفادة ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبتكلفة معقولة هو أساس مهم لتنمية القطاع الخاص[1].

10- حدود القطاع الخاص: يجب الإشارة إلى أن القطاع الخاص سيظل يخوض معركة التنمية الاقتصادية المحلية ومسيرة التطور المستقبلي عند مستويات يتعاظم فيها دوره ويتراجع، فمعظم الدراسات و البحوث أكدت على ضرورة تحديد دور القطاع الخاص، وذلك لضمان كفاءة الاستثمار في التنمية الاقتصادية، وفي الحقيقة لا يوجد حد فاصل وواضح بين ما يجب أن يكون عاما وما يجب أن يكون خاصا ويرجع ربما هذا إلى القدرة المالية لدى القطاعين الخاص والعام، وكفاءة القطاع العام و خبرة القطاع الخاص في الاستثمار[2].

إذن ما يمكن استنتاجه أنه ليس هناك حدود بين القطاع العام والخاص، لأن كلا القطاعين مكملين لبعضهما البعض ، وتتوقف مساهمة كل منهما على نوع النظام الاقتصادي السائد في كل دولة على حدى.

1 – مولاي لخضر وبونوة ، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر" ، ص13.

2 – محمد كريم قروف، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة" مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –2008/ 2009)، ص20.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية.

لقد بينت العديد من الدراسات العملية على ضرورة التركيز على محلية النشاط الاقتصادي، خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية وذلك باعتبارها الوسيلة الهامة لتخطي التخلف ونقل السلطة من المستوى المركزي إلى مستوى المجتمعات المحلية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز المفاهيم الأساسية للتنمية المحلية مع بيان أهم المبادئ التي يمكن أن تعتمد عليها الدول النامية ، بالإضافة إلى تبين الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، واستعراض أهم مراحلها ونماذجها ونظرياتها ... وهذا كله من أجل بناء مجتمع متماسك قوي يخدم المصلحة العامة، ويحقق تنمية شاملة حقيقية.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية.

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق التنمية المحلية، فهي أساس تقدمها في هذا الصدد نتعرف على نشأة التنمية المحلية، مفهومها، أهم المبادئ التي ترتكز عليها، بالإضافة إلى الأهداف التي ترجو تحقيقها.

1 - نشأة التنمية المحلية.

ظهر مفهوم التنمية المحلية في سبعينيات القرن الماضي في الوسط الريفي على وجه الخصوص، كرد فعل على الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي كانت تواجه المناطق الفقيرة الناتجة عن التحولات الاقتصادية و تطور الأقطاب الصناعية والحضرية، حيث قامت مختلف الفواعل المحلية ومن داخل هذه المناطق على تقديم مفهوم جديد للتنمية المحلية قائم بصفة أساسية على النمو الاقتصادي والتهيئة المخططة. وكان أول ظهور فعلي لمفهوم التنمية المحلية في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين

العاصمة وضواحيها وحتى داخل العاصمة نفسها، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح.

لقد كان هذا الأمر في البداية مرفوضا فلم يحظى بالقبول والاحترام لأنه بني على بعد سياسي يطالب بهوية خاصة للأقاليم، ثم استقى هذا المطلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبداية من النقاشات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول وكسب تدريجيا اعترافا من طرف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات ومنها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي الفرنسية التي أقرت في مخطط 1884-1988 التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية.

كما أن عملية التنمية المحلية القائمة على الرؤية الفوقية من خلال اتخاذ القرارات بصفة تنازلية بداية من أعلى هرم السلطة دون أدنى استشارة للسكان المعنيين بصورة مباشرة بمشاريع، قد تمت مراجعتها سنوات الستينات والسبعينات، على هذا الأساس تعتبر مختلف الفواعل المحلية أن تنمية الإقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات وتطلعات السكان، وهذا ما يطلق عليه مصطلح التنمية من أسفل. [1]

2 - مفهوم التنمية المحلية.

في هذا الصدد لابد من التطرق إلى تعريف التنمية، فهذا المصطلح يشير إلى الانتقال المقصود من حال إلى آخر أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع. [2] أما باللغة الانجليزية فيشير إلى التغير الجذري للنظام القائم واستبداله بأخر أكثر كفاءة، وقدرة على تحقيق الأهداف المخططة. [3]في حين تعرفها هيئة الأمم المتحدة: "أنها

1 - Fabrice p; les tics dans le développement local de la reunion ،France (outre Inner) : université de la réunion 2007. p5.

2 - سعد طه علام،"التنمية و الدولة"، (القاهرة: دار طيبة، 2004)، ص10 .

3 - جمال حلاوة ، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية"، (عمان:دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009)،ص 23.

توحيد جهود المواطنين، والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة المجتمع ، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع". [1]

هناك تعاريف عديدة للتنمية المحلية نكتفي بذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر: تعريف فاروق زكي للتنمية المحلية في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية:" أنها تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي، وجهود السلطات الحكومية لتحسين أحوال المجتمعات المحلية وتحقيق تكاملها في إطار حياة الأمن، ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما :

– مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوي معيشتهم.

– توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة، والمساعدة الذاتية، والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية ". [2] فهذا التعريف يتناول فكرة أساسية تنحصر في تركيز عملية التنمية المحلية على أساس مشاركة أفراد الجماعة المحلية في حد ذاتها، بالإضافة إلى أننا نستنتج أن المحرك الأساسي للتنمية يعتمد في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية، من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية. أي على مستوى المجتمع المحلي والذي نعني به الوحدة الاجتماعية التي يمكن أن يشارك المواطنون من خلالها فيما يحدث بداخله من برامج إنمائية مشاركة فعالة. [3]

1 – محمد شفيق، "التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب س ن)، ص13 .

2 – مصطفي الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها"، (الإسكندرية: منشأ المعارف، 1987)، ص49.

3 – محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله، " تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية"، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2006)، ص43.

كما أن هناك من عرفها على أنها: " حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية، والاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية، البشرية والمادية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي." [1] في حين BERNARD PACQUERحسبه التنمية المحلية هي :الملاحظة والتطبيق بإتباع وسيلة ممنهجة يمكن أن تضيف إستراتيجية لتعبئة كل الموارد والفاعلين في الوطن". [2]

كما يعرفها البعض الآخر:"أنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع في بناء مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها، واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة." [3] وهنا يتضح أنها أسلوب يتم من خلاله إحداث تغييرات في المحليات من أجل التوزيع العادل للعوائد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ويرى الكاتبJ . L . Guigou في كتابه Le développement local:" أنها التعبير على التضامن المحلى الناشئ من التفاعل الاجتماعي لسكان جهة معينة لتثمين ثرواتهم المحلية ، التي ستقود إلى التنمية الاقتصادية." [4] أي هي رغبة في الارتقاء بالمستوى المعيشي .

---

1 – منال محمود طلعت، "الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي"، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2003)،ص 23.

2 – Jacqueline Magnien, Bernard pacquer, Vincent van Schnebel, Jacques Ibouche," approches d'économie sociale et de développement locale",colloque franco-québécois ,édition l'harmattan 9,10 et 11 décembre 2002 ,27.

3 – وسيلة سبتي ، موسي رحماني،" واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية " (مداخلة في الملتقي الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة، 1–2 ديسمبر 2004).

4 – عبد الناصر برانى ، ميلود زنگري،" قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية – سبل استفادة الجزائر منها– (مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق): معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج ،14–15 أفريل 2008).

في حين أن هناك من يرى أنها: " عملية التوافق أو التداخل الاجتماعي، وأنها مستوى ملائم في المعيشة." [1] والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التركيز على الأجزاء الأكثر تخلفا في الدولة. كما يعتبرها محي الدين صابر: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي، والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير، والعمل، والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية و أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير، والإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية في كل المستويات عمليا واداريا." [2] أي أنها تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأقاليم المحلية،

أما أحمد رشيد يرى أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي:" تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، تكون للأجهزة المركزية والمحلية للولة دور فعال في مجال التصميم و الإعداد، والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية." [3]أي التنمية المحلية هي عملية مجتمعية ذات أبعاد متعددة. كما يعتبرها فليب Roub F:"التغير من شيء غير مرغوب فيه إلى شيء مرغوب فيه، أي التوجه الفعلي البناء لتحقيق أهداف تتفق مع القيم التي يطلقها المجتمع." [4] أي لابد من مراعاة قيم و معايير المجتمع.

بالإضافة إلى تعريف Xavier Griffer للتنمية المحلية والمتمثل في: "أنها مسار تنويع واثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات

1 – Brasseul ،Jacques ،Introduction AL econome Du Developpement ،Berti Edition 2008. 38,

2 – عبد الله خبابة ، لعجي سعاد، " التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة " (مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج ،14-15 أفريل 2008).

3 – أحمد رشيد، "التنمية المحلية"، (بيروت: دار النهضة العربية، 1986)، ص16.

4 – أحمد رشاد عبد اللطيف، " التنمية المحلية" ، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011)، ص(80,

وموارد ذلك الإقليم. "[1] كما يعرفها ويفر Weave :"التنمية المحلية تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، وأن مكونات هذه الاحتياجات تتمثل في: ثقافة المنطقة، السلطة السياسية و الموارد الاقتصادية."[2] بالإضافة إلى أن هناك من يرى أنها: "حركية متعددة الأبعاد والعوامل المسببة لها داخل مجتمع محلي معين، تتضمن بناء وانجاز مشروع تنمية ذاتي المركز وذاتي الدفع لهذا المجتمع المحلي." [3]

وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها:" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية في المجمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع".[4] وتم تعريفها أيضا على أنها: "عملية مشتركة تتضمن تنظيم وتعبئة مختلف الوسائل، والموارد لتنفيذ مشاريع التنمية المحلية في مجال جغرافي ومؤسساتي وثقافي معين بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان هذا الإقليم. "[5]

كما يمكن التوقف عند تعريف أحد الكتاب والذي يرى أنها: "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة

---

1 – Xavier Griffer Territoires de France : Les Enjeux Economiques Soucieuse De La Décentralisation Ed. Économisa. Paris 1984. 146.

2 – Weaver .c .le développement par le bas : vers une doctrine de développement territorial Ed lites paris.1988.

3 – - Levy Jacques Et Luissault Michel ،Dictionnaire De Geographie Et Des Sciences De L'espace Social Edition : Belinn Paris : 2003 ،1003.

4 – على بوعمامة ، بوعمامة نصر الدين،" مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها "(مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق –":معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15 أفريل 2008).

5 – Guide De La Methodologie De Palification Locale; Corninient " Labourer un Plan De Développement Local " réalisé par la DGAT/DLR Ministère De L'économie Et Du Développement Quagadougou ; Mars ،2000 ، 10.

على استخدام واستغلال الموارد المحلية واقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوي المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة. [1]

ومن خلال كل هذه التعاريف حول التنمية المحلية سنحاول إعطاء تعريف إجرائي لها و المتمثل في : هي عبارة عن عملية وأسلوب ونهج واستراتيجية تهدف إلى توحيد الجهود الشعبية والحكومية ضمن محيط أو إقليم أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية و الخارجية، بهدف الارتقاء بالوحدات المحلية في جميع المجالات، كما أنها تعد حجر الزاوية الذي تحقق من خلاله التنمية الشاملة. و على النحو التالي نستنتج خصائص التنمية المحلية نوجزها في نقاط والمتمثلة في

– صياغة و تنفيذ البرامج التنموية المحلية التي تتلاءم مع كل منطقة.

– الإبداع والابتكار في إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها كل منطقة.

– تحسين علاقة المواطن المحلي بالحكومة وسد الفجوة بينهما بإشراكه في عملية تصميم وتنفيذ وتقييم البرامج التنموية المحلية.

– تحسين الخدمات العمومية بتكريس الرقابة المباشرة والمستمرة للمواطن عليها.

– بالإضافة إلى التكامل أي التكامل بين الريف والمدينة بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية والعكس صحيح، و بالتالي لابد أن تقوم إستراتيجية التنمية المحلية على أساس التكامل و التوازن بين رأس المال البشري و المادي فهذه الإستراتيجية تتوقف على طبيعة الظروف من حيث درجة التخلف ، نوع الاستعمار، وكذا نوع الحكم السائد بالإضافة

1 – مجموعة من الخبراء، "التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر" ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008)، ص21.

إلى درجة الاستقرار السياسي .. و غيرها .[1]

وفي هذا الصدد نوجز أهم المبادئ المتعلقة بالتنمية المحلية في نقاط أساسية[2]:

– المسؤولية الكاملة للسكان على المستوى المحلي في عملية اتخاذ القرار، وذلك عن طريق تنظيم إلية موحدة في التنمية على مستوى الوحدات المحلية، وكذا تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية للإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وفق الاحتياجات الجماهيرية[3].

– تنفيذ ومراقبة مختلف مراحل المشاريع التنموية من خلال مختلف القنوات.

– خلق أطر محلية للتشاور واتخاذ القرارات.

– إقامة نظام مالي جواري لدعم مشاريع التنمية المحلية.

– الأخذ برغبات وآمال المواطنين المحليين بعين الاعتبار من طرف الشركاء المحليين للتنمية.

3 – أهداف التنمية المحلية: تسعى التنمية المحلية لتحقيق جملة من الأهداف خدمة للمجتمع المحلي نذكر أهمها:

– تمويل مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز جذب السكان.

1 – أحمد مصطفي خاطر, " تنمية المجتمع المحلى" (الإسكندرية: المكتب الجامعي، 1999)، ص02.

2 – guide de la méthodologie de palification locale op.cit:10.

3 – طابع محمد سالمان، "أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية: المشاركة الشعبية مدخلا"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية, 2008)،ص12.

– زيادة التعاون و المشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي في حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

– تسريع التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وانجازها .

– ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها، وتدعيم استقلاليتها[1].

– توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجمعات المحلية من الإبداع و الاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

– جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة المناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

– عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية. [2]

– تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد، اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا. [3]

– تثمين الموارد البشرية و الطبيعية، والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.

1 – خيضر خنفري،" تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق "(أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2010)،ص28.

2 – المرجع السابق.

3 – أيمن عودة المعاني، "الإدارة المحلية" ، (الأردن: دار وائل للتشر، 2010)،ص 140.

– دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات، وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري، بتكاتف وتوحيد الجهود.

– التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات ، وداخل الإقليم الواحد.

– ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة. –إدخال و استعمال الوسائل التكنولوجية الحدية في مختلف الميادين الإنتاجية و الخدمية.

– تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص، الوطني والأجنبي. إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات واشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.

– تحسين ظروف حياة المواطنين من خلال تطوير مرافق الحياة الضرورية ، وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الأجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.

– استغلال تطبيق العدالة والقانون في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية.

– محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش، ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وا بدماجها في المجتمع.

– القضاء على البناء غير اللائق، عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.

– التصدي ومحاربة الآفات الاجتماعية كالجريمة والعنف ..الخ، والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة، والحملات وتنظيم الندوات والمحاضرات ...الخ[1].

– استحداث لمناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة حضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج و استغلال هذه الثقافات في سياساتها، و استراتيجياتها الترقوية والتنموية. [2]

– تحقيق كفاءة الإدارة المحلية والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلة البيروقراطية.

– تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم التي تواجههم ومن ثم تعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه مختلف الصعوبات بأسلوب علمي وواقعي. [3]

المطلب الثاني: نظريات ومراحل التنمية المحلية

هناك مجموعة من المفكرين والباحثين كل منهم قسم نظريات التنمية المحلية، ونماذجها حسب وجهة نظره و المدرسة التي ينتمي إليها، وفي هذا المطلب حاولنا دمج أفكار مختلف المفكرين واعطاء صورة كاملة عن أهم نظريات ونماذج التنمية المحلية.

1 – أحمد شريفي ،" تجربة التنمية المحلية في الجزائر " مقال منشور مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة عدد 40 (2009):ص07

2 – عمر شريفي ،" الإطار العام للجباية المحلية و دورها في دفع عجلة التنمية المحلية " (مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (اقع و آفاق): معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج ،1415 أفريل 2008).

3 – محمد حمازة، ' دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية – دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة 2009 / 2005 (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة– ، 2012/2011)،ص 60،

1 - نظريات التنمية المحلية

إن إشكالية التنمية المحلية طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا حيث أن الواقع بين وجود تناقضات بين تنمية الدولة من جهة، وتنمية المناطق من جهة أخرى مما أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة:

1/ نظرية أقطاب النمو: والتي يمثلها كل من فرانسوا Francois ، بودفيل budwil ، هيرشما Hirschman... و غيرهم، فقد كانت تهدف إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف. [1] تقوم هذه النظرية على أساس القضاء المتعدد الأقطاب، والذي يعرفه فرانسوا بيرو بأنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة. [2]

كما يعرف فليب أيدلو Philip aydleu هذه النظرية بأنها:" نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن، وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة... إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق، والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات." [3] فهذه النظرية تقوم على فكرة التقسيم إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة، مما يؤدي بذلك إلى البحث في كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته وبالتالي تنمية الدولة ككل.

2/ نظرية القاعدة الاقتصادية: والتي تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق المحلية، فهذا مستوى الإنتاج و التشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير. في هذا الصدد يقول كلود لكور: "النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤذي للتصدير

1 - خنفري ، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق"،ص13

2 - Joseph Laugier Pierre Dufaud et Claude Lacour Espace Régional Et Aménageant Du territoire Edition Dalloza Paris ،1979 .29.

3 - Philippe Aydalot "Economie Régionale Et urbaine " Ed. Économisa. Paris. 1985.p119.

الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل نسمح بتوفير مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو . [1]"

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى[2]:

– نشاطات قاعدية والتي تغطي القطاعات المصدرة التي تساهم في خلق مناصب شغل ، وجلب مداخيل من الخارج. – نشاطات داخلية الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة .

وبالتالي التكامل بين هذه النشاطات يساهفي تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

3/ نظرية التنمية من تحت: والتي تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها ، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات، وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي مما طرح أفكارا جديدة، وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى [3]

ويقول لويس قويقو Lewis qoico حسب هذه النظرية:" أن التنمية المحلية هي تعبير عن تضامن محلي ، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة، ويظهر إرادة سكان منطقة معينة التثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية." [4]

4 / نظرية المقاطعة الصناعية: تقوم هذه النظرية على فكرة أنها تركز على مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME في منطقة واحدة، يعود عليها بالنفع مما يؤدي إلى

---

1 – Joseph Laugier op. cit. 119.

2 – خنفري ، " تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق"،ص 14.

3 – المرجع السابق،ص 15

4 – Jean-Louis Guigous "Le développement Local : Espoirs Et Freins * In "Développement Local Et Décentralisation. Sous La Direction De Bernard Guanier. Ed. Economisa. Paris. 1986. 47

الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة، تخفيض تكلفة النقل عند الشراء أو البيع، وتسهيل تحويل المعلومات بين المؤسسات.

إن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية يسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في مكان واحد، فالعمال والإطارات والرؤساء و الحراس، وزوجاتهم ستتاح لهم الفرصة للتكلم والتقارب، وبالتالي إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين.[1]

5/ نظرية الوسط المحدد: يرأسها فيليب ايدلوا Philip aydleu و التي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا تحدث إلا في وجود إقليم فيه عناصر، وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات[2].

وفي هذا الصدد يقول دينيس مايلات Dennis mailat :"أن الإقليم يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج ، وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة، والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب، والفهم والحركة المتواصلة." [3] أي أن المكان الأفضل للتطور واحداث التنمية حسب هذه النظرية هو الوسط .

1 – خنفري، " تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق"، ص15.

2 – المرجع السابق، ص16.

3 – Denis Maillå " Comportement Spatiaux Et Milieux Innovateurs "In" Encyclopédie D'économe Spatiale " Ed. Economisa ،Paris ،1995, 256

2 – مراحل التنمية المحلية.

عدد تايلور خطوات لعملية التنمية المحلية وهي كما يلي[1]:

– المناقشة المنظمة للحاجات المشتركة للمجتمع المحلي .

– التخطيط المنظم.

– التعبئة الشاملة.

– محاولة تحقيق أكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي، محاولة تغذية المشاريع بعضها ببعض. وتفضيلا لهذه الخطوات يمكن شرحها في المراحل التي تمر بها عملية التنمية المحلية كما يلي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تهيئة المجتمع للمشروع وتشمل على[2]:

– **المناقشة المنظمة مع الجماهير:** بحيث يقوم المشرف بمناقشة مشروعه التنموي مع أفراد المجتمع المحلي موضحا بذلك فائدته وأهدافه والدور المنوط بهم، وأن يتعرف على أرائهم حول المشروع، وعادة ما تتم هذه المناقشة سواء بالاتصال بجميع المواطنين أو الاقتصار على القادة المحليين للمجتمع .

– **كسب ثقة الأهالي :** يتحلى المشرف ببعض الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالانجازات التي حققها للمجتمع، فهذا يؤدي لدعم الثقة بينه وبين الأهالي من جهة، وزيادة ثقتهم بأنفسهم من جهة أخرى.

1 – عادل الهواري مختار ،"التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي"، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993)،ص 64.

2 – سفيان ريميلاوي ،" دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر – حالة بلدية الجزائر الوسطي" (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،2011/ 2012)، ص51.

- **التعرف على المجتمع:** أي ضرورة التعرف على الجوانب المكونة للمجتمع الاقتصادية و الاجتماعية، لتتمكن من التعرف على الأشخاص والجماعات التي يمكن أن تدعم الأهداف التنموية للمشروع، ونبذ الصراع و النزاع.

- **تقويم جهود التنمية المحلية:** و هذا يعني تقويم المشاريع التنموية من حيث تحقيقها الأهدافها ومشاركة المواطنين فيها، وكذا الوقوف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بتنفيذها.

- **تشكيل جهاز التنمية:** و يتم تكوين هذا الجهاز من بعض العاملين في المؤسسات الحكومية، والأهلية و قيادات المجتمع الشعبية، ذات التأثير والنفوذ والسمعة الطيبة، و بواسطة هذا الجهاز يمكن تحقيق أهداف التنمية.

- **التأكد من كفاءة الجهاز:** وذلك بقيام المشرف ببلورة مشروع هدفه اختيار الجهاز و مدى كفاءته، مع إشعار المواطنين وخلق التطلعات لدى المواطنين ، كما أن هذه الخطوة متعلقة بنجاح المشرف في كسب ثقة المواطنين، وكذا نجاحه في تنفيذ المشروع الأول، لأن هذا النجاح من يؤدي إلى المشاركة الواسعة للمواطنين، فقد وجد الأخصائيون أن نجاح المشروع الأول يتوقف عليه استمرارية ونجاح برامج التنمية و مشاركة المواطنين فيها.

المرحلة الثانية: ويتم فيها التصميم المبدئي للخطة التنموية، وذلك عن طريق جمع البيانات الأساسية واقتراح الأهداف المبدئية للخطة بصورة واقعية تعبر عن حاجات المجتمع ، كما يتم في إطار هذه المرحلة أيضا تحديد أهداف الخطة التي ينبغي أن تشمل جانبين رئيسيين يتمثلان في : إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية في المجتمع ، وتغيير العلاقات والقيم الاجتماعية التي يمكن أن تعيق العملية التنموية ، بالإضافة إلى تحقيق الحاجات التي يشكوا منها هذا المجتمع، كما يعتد هذا التصميم على مشاركة المواطنين ثم يتم عرضها على مجلس إدارة المشروع.

المرحلة الثالثة: بعد قيام جهاز التخطيط بدراسة أراء المواطنين ومقترحاتهم ،و أخذها في الحسبان في ضوء الموارد المتاحة وظروف المجتمع، يقوم هذا الجهاز بإعادة دراسة المشروعات وترتيبها في سلم الأولويات بعد المفاضلة فيما بينها من وجوه متعددة للتوصل إلى إعداد الخطة النهائية، وهذه المفاضلة بين المشروعات يتم تحديدها من حيث نوعيتها، وطبيعة الأماكن والأحياء التي تقام بها، وأخيرا عدد الأفراد الذين يمكنهم الاستفادة منها.

المرحلة الرابعة: يتم فيها التنفيذ الفعلي لعملية التنمية المحلية حيث يعمل خلالها الأخصائي في التنمية على تحقيق:

- استثارة الرغبة في سكان المجتمع لإحداث التغيير.
- إحداث التغيير المطلوب.
- تثبيت التغير واستمراره.

كما يتم في هذه المرحلة توزيع المسؤوليات على المواطنين المحليين حسب الرغبة ، والمهارة والاستعداد[1]، فلا يجب أن يستبعد عامل إلى جماعة معينة، إلا إذا اقتضت المصلحة العامة، كما يجب أن يراعي في توزيع المسؤوليات عدم التداخل والتضارب ومن الأفضل تدريب الأفراد على الأعمال قبل البدء في العمل.

المرحلة الخامسة: تهدف هذه المرحلة التأكد من البرامج التي تم الاتفاق عليها في الخطة، والتعرف على اتجاهات سير العمل و معدلات أدائه، ولعملية المتابعة أهداف منها: توفير بعض المعلومات التي كانت غير متوفرة في البداية، مما يؤدي إلى إدخال بعض التحسينات

1 – المرجع السابق ، 50.

عليها، كما تفيد في تقوية الثقة بين المواطنين وبين الأجهزة التنفيذية، ذلك أن المواطن العادي أكثر اتصالا بمجالات الخدمات عنه في مجال الإنتاج. [1]

ويمكن تصنيف المتابعة إلى نوعين: متابعة مالية ومتابعة نوعية، أما من حيث المستوى فيمكن تصنيفها إلى متابعة على مستوى كل المشروعات، ومتابعة على مستوى القطاعات الكلية للمجتمع المحلي، أما عن فكرة المتابعة فمن الأفضل أن ترتبط بمرحلتين من مراحل التنفيذ هما: مرحلة الإنشاء ومرحلة التشغيل ، كما يجب أن تعتمد على دقة المعلومات والبيانات المقدمة وموضوعيتها، مع الإشارة فيها للصعوبات دون خوف حتى لا تتراكم السلبيات. [2]

المرحلة السادسة: أما التقويم فهو إدارة أو منهج علمي، ينصب على البرامج أكثر منه على الأهداف من اللحظة الأولى لتنفيذها و ذلك على فترات معينة ومتابعة من خلال التنفيذ وقد يكون التقويم يوميا أو شهريا أو كل 6 أشهر أو كل سنة، حسب طول فترة تنفيذ البرامج الموضوعة أيضا التقويم أثره في اكتشاف العناصر والخبرات الناجحة في العمل كما انه يعين على إصلاح وتوجيه هذه العناصر في حالة ارتكاب أخطائها. [3]

يستهدف الكشف عن حقيقة تأثير البرنامج التنمية الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي على السواء، إذن فبعد أن يتم تنفيذ المشروع يجب أن تتم عملية التقويم لإدراك فيما إذا حقق هذا المشروع أهدافه أم لا، والى أي مدى قد وصل إلى ذلك، ويتم التقويم بإحدى

1 – المرجع السابق، ص51–52

2 – الهواري، "التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي"، ص66

3 – حمدي الحمادي، مترجم، بحوث تنمية المجتمع – المفاهيم والقضايا الإستراتيجية (بيروت: الدار العربية للعلوم،)،ص15.

الطريقتين[1]:

1/ مقارنة المجتمع الذي تمت فيه عملية التنمية بمجتمع ضابط أخر تتشابه فيه كل العوامل عدا متغير البرنامج وتتم المقارن بينهما، ثم تستخدم نتائج المقارنة في التقويم .

2/ يتم التقويم بمقارنة المجتمع بنفسه قبل وبعد تنفيذ البرنامج، ومع قياس اتجاهات المواطنين للكشف عن مدى التقدم، ولكي يتم تقويم هذه المشروعات يمكن إتباع الخطوات التالية:

- تحديد أهداف المشروع.
- تحديد أهداف التقويم.
- تحديد مكان التقويم .
- تحديد المناهج المستخدمة .
- جمع البيانات.
- تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

المطلب الثالث: مجالات و نماذج التنمية المحلية

إن مجالات التنمية المحلية ونماذجها تتعدد بتعدد المفكرين ، وأبعادهم الفكرية وظروفهم البيئية المحيطة بهم وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى أهم المجالات والنماذج من خلال محاولة دمجها واعطاء صورة واضحة عنها.

1 – ريميلاوي ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر"، ص53

1 - مجالات التنمية المحلية

من المعلوم أنه لا يمكن حصر مجالات التنمية المحلية لأنها كثيرة إلا أننا سنقتصر على ثلاث مجالات أساسية وهي: الصحة، السكن والتعليم.

1/ الصحة:

تعتبر الصحة في عملية التنمية المحلية ضرورة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية، فضلا عن دورها و أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية، لأنه لا يمكن التعامل مع الجانب الصحي بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية فهي تؤثر بطريقة أو أخرى على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، كما تتأثر هي ذاتها بهذه العوامل والتي تتمثل في الدخل، ومستويات المعيشة والتغذية، فهناك على سبيل المثال اعتمادا متبادلا بين الصحة والتعليم، فالطفل لا يمكنه الاستيعاب الجيد لدروسه إلا بتوفر حالة صحية جيدة، فضلا عن استخدامه للمعارف والمهارات التي اكتسبها والتي بدورها تعتمد على لياقته الجسمية، والعقلية والذهنية. [1]

وقد حققت الدول النامية خلال فترة من القرن الماضي نموا واضحا في السيطرة على الأمراض الوبائية، إلا أن تردي الأوضاع الصحية مازال هو المصير لأغلب سكان هذا العالم ولا تزال بعض الدول في إفريقيا لا يبلغ فيها طفل من أربعة أطفال عيد ميلاده الأول، ومن البديهي أن التغيرات الأساسية المتعلقة بتحسن الأحوال الصحية تتعلق بضرورة إجراء تغييرات شاملة لرفع المستوى المادي لحياة السكان، وتحسين الظروف المعيشية وانشاء المؤسسات العلمية بالإضافة إلى نشر الثقافة الصحية، حتى يتهيأ للسكان المناخ الملائم للإسهام بوعي وإرادة في التنمية المحلية الشاملة اجتماعية كانت أو اقتصادية، وليس هناك

1 – خميسي مقداد، "واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزاء خلال الفترة 2008/1990 حالة ولاية البليدة–" (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008)،ص 14.

شك في أن الرعاية الصحية الأولية هي السبيل الأساسي لبلوغ هذا الهدف، لذلك فإن تحليل معوقات الرعاية الصحية في المجتمع المحلي والنهوض بخدماتها أمر في غاية الأهمية، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة ، لأنه قد يمثل مطلبا على مستوى الشعارات الفارغة من المضمون الحقيقي، فلابد مثلا لبلوغ أهداف الرعاية الصحية من مواجهة مشاكل سوء التغذية، التي تنعكس مثلا على انخفاض إنتاجية العمل في المجتمع المحلي . [1]

تتضح مشكلة الصحة كعنصر أساسي في دفع عجلة التنمية، حيث أن امتلاك الفرد صحة جيدة لها تأثير مباشر على المردودية الإنتاجية له، فإذا كان يتمتع بصحة جيدة تعطيه المقدرة على بذل مجهود أكبر في عمله. [2] وعليه يمكن أن نستخلص بأن توفير المستشفيات ووسائل العلاج الطبية الحدية وتهيئة الإقليم و الحفاظ على البيئة، تلعب دورا هاما في قدرات الفرد وتحسين الإنتاج والإنتاجية.

2/ **التعليم:**

هناك علاقة وثيقة بين التعليم و التنمية المحلية فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي، وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغيير وتعترض مجراه، ومن ثم فان التعليم يساعد ويعمل على إزالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية جيدة، تساعد المجتمعات على الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المعاصر.

والتعليم ممكن أن يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة، فهو يساعد على اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد، كما يهيئ سبل التفكير العلمي الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الإبداع والابتكار، كما أصبح ينظر إلى التعليم على أنه عامل محفز في التنمية المحلية باعتباره نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية، فقد

1 – المرجع السابق،ص 15.

2 – الزوهير رجراج ،" التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق –"(مذكرة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3،2012/ 2013)،ص 30.

أصبح من المتعارف أن المشكلات التربوية والثقافية، وتغيير الاتجاهات الثقافية لمجتمع ما يؤثر بطريقة ايجابية في مجالات التحولات الاقتصادية والاجتماعية. [1]

وفي هذا الصدد يرى "آرثر لويس" Arthur Lewis مثلا إن فشل أي سياسة تنموية يرجع إلى قلة التعليم وانتشار الأمية، كما أنه على الرغم من أهمية التعليم الأساسي للصغار وأهمية توجيهه وتطويره إلا أن الاهتمام بالتعليم ينبغي أن يتضمن تطوير برامج ملائمة لتعليم الكبار، وخلق الكوادر القادرة على مواجهة متطلبات العمل في القطاعات الأساسية في عملية التنمية ، وفي مقدمتها قطاعي الصناعة والزراعة. [2]

في إحدى الدراسات أجريت عن 06 دول متقدمة وهي : (اليابان – المملكة المتحدة – السويد – فرنسا – ايطاليا – استراليا) خلال فترات زمنية مختلفة، وتم اختبار علاقات التبادل بين النمو والتعليم العالي ، فيتبين أن التعليم العالي و التطور فيه كان له تأثير جوهريا ، وتلقائيا على مستوى التنمية المحلية، ومعدل نموها في الأربعة دول الأولى ، ولم يكن كذلك في اثنين منهما، وهذا ما يجعلنا ندرك أن مستوى التعليم يمكن أن يؤثر سلبيا أو ايجابيا على التنمية المحلية. [3]

3/ السكن:

تعتبر الحاجة إلى المأوى حاجة أساسية، ومع ذلك فقد عجزت معظم الدول النامية عن منح هذه الحاجة ما تستحق من أولوية، ومن ثم جرت العادة على ترك أمر تدبيرها للأفراد ولهذا أصبحت مشكلة السكن مشكلة اجتماعية، تتحكم في تغيير مجرى حياة الإنسان في مجتمعنا، وتؤثر تأثيرا بالغا على العمل والعلاقات الأسرية ، كما يترتب عليها الكثير من المشاكل المتعلقة بأنماط السلوك الانحرافية بكل صورها لذلك فان دراسة الأوضاع السكنية ،

1 – المرجع السابق

2 – المرجع السابق،ص 16.

3 – محمد عبد القادر عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، (مصر: الدار الجامعية، 2003)، ص89–90.

ومشاكل الإسكان في المجتمع المحلي والسعي نحو التخطيط لمواجهتها بالجهود الذاتية، ودعم الجهود الحكومية لها أمر بالغ الأهمية، فضلا عن مراعاة طبيعة الظروف السائدة من حيث المناخ والبيئة، والقيم الثقافية لأي مجتمع محلي، ومن ثم لا يمكن أن يفرض نمط واحد للإسكان باعتباره نموذجا شاملا يلاعم جميع الأحوال. [1]

وينبغي أن نشير هنا بأن تغيير بعض المعتقدات والمعايير الاجتماعية ، والاتجاهات الثقافية قد يؤثر بصورة أو بأخرى على مواجهة المشكلة السكانية، لذلك فان أي تخطيط لمواجهة المشاكل السكانية ينبغي أن يضع اعتبارا للأبعاد الثقافية ، والاجتماعية لهذه المشكلة.

2 - نماذج التنمية المحلية

من خلال الاطلاع على النماذج الإنمائية التطبيقية لكثير من الدول النامية يلاحظ بأن هناك ثلاث نماذج رئيسية للتنمية المحلية وهي :

1/ النموذج التكاملي : يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على المستوى الوطني بحيث تشمل كل المناطق الجغرافية في الدولة ، بمعنى أخر النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين المحلي والوطني، والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين جهود الحكومة المخططة ، والجهود المحلية المستشارة، كما يقود هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية، وتنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية مثل: وزارة التخطيط في بعض الدول النامية. [2]

1 – مقداد ، واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر "، ص15.

2 – عبد الحميد عبد المطلب، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص33.

ولنجاح هذا النموذج يجب توفر اتصال من خلال قنوات ثابتة، ومستقرة بين الهيئة المركزية والهيئة المحلية، من خلال لجان مشكلة في العديد من المستويات الإدارية، والتنظيمية المسؤولة عن تحقيق التنمية المحلية، وهو النموذج الذي أخذت به معظم الدول النامية ومنها الجزائر .

2/ النموذج التكييفي : يتشابه هذا النموذج مع النموذج السابق ذكره في كون برنامج كل منهما ينبثق على المستوى المركزي، والاختلاف بينهما يتمثل في كون هذا النموذج يتم التركيز فيه على عمليات تنمية المجتمع المحلي من خلال الجهود الذاتية ، والاعتماد على التنظيمات المحلية كما يتطلب هذا النموذج كذلك استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم كونه قابل للتنفيذ في ظل أي تنظيم، ويمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذه بأي جهاز إداري قائم، ولجأت الكثير من الدول النامية بعد استقلالها إلى هذا النوع من النماذج مثل : غانا. نظرا لندرة العوامل المادية والفنية لهذه الدول ولكن سرعان ما تلجا إلى النموذج التكاملي، كونه قادرا على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية[1].

3/ نموذج المشروع: ويختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين كونه يطبق في منطقة جغرافية معينة لهذا له خصوصيته المتميزة.

ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية أن هذا النموذج المتعدد الأغراض يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا، أو استطلاعيا يطبق على المستوى الوطني إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية، ويقصد بها المناطق المحلية، طبق هذا النموذج في مشروع الجزيرة في السودان[2].

1 – المرجع السابق

2 – مقداد، "واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزائر"،ص 17-18

الفصل الثاني

القطاع الخاص خلاق للثروة التي هي أحد آليات تفعيل التنمية في بعديها الوطني والمحلي، فكلما ازدادت قوته وحضوره في الإنتاج وخلق الثروة زادت فرص نجاح هذه التنمية، ولذا كان القطاع الخاص هو الأداة الأكثر مساهمة في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحسين الظروف المعيشية للمواطن، وهذا لكونه يوفر مناصب الشغل ورأس المال الذي هو ضروري للتنمية، وعليه اعتماد القطاع الخاص أساسا للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو عماد للتنمية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول القطاع الخاص في الجزائر

إن الجزائر وعلى غرار أو لنقل الكثير من الدول النامية التي نالت استقلالها، كانت تنظر للقطاع الخاص بنوع من الريبة، والحذر معتبرة إياه ناهيأ للثروات ولسيادة البلاد. فهو مرادف للإمبريالية و عودة الاستعمار، و هذا ما جعلها تتبنى الخيار الاشتراكي دون تفكير ولا تردد، و إن كانت الجزائر لم تقضي على القطاع الخاص كلية فإن اقتصاد الجزائر حصره في بعض الصناعات الحرفية، والورشات التقليدية الموروثة. وهذا ما جعل القطاع الخاص محايدة على هامش التنمية سواء كانت الوطنية أو المحلية ، وهذا للأسباب التالية نذكر منها :

- الخلفية الذهنية للساسة آنذاك بأن القطاع الخاص هو مرادف للإمبريالية وعودة للاستعمار
- سيادة القطاع العام ، وهيمنته على الاقتصاد.

واستمر الحال بما هو عليه إلى غاية أواخر الثمانينات حيث كانت بداية التغيير، فشملت المجال السياسي، و الاقتصادي، ففي المجال الاقتصادي من أبرز أسباب التغير فيه نذكر ما يلي:

- فشل فكرة التنمية من خلال المخططات الإنمائية.

– لقد اعتمدت الجزائر في تنميتها على القطاع الصناعي ، وخاصة الصناعات الثقيلة منها ، وتناست دور القطاع الفلاحي، ودور الصناعات الصغيرة ، والمتوسطة في التنمية المحلية.

– تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية، واعتماد فكرة التنمية على عائدات المحروقات.

المطلب الأول : الخوصصة في الجزائر

أولا : سياسة الخوصصة

مر الاقتصاد العالمي بتغيرات مختلفة ، انعكست إيجابيا على الاتجاه الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ويتجلى هذا الاتجاه في مظاهر عديدة ، منها نظام الخوصصة ، هذا النظام ساد بسرعة منذ مطلع الثمانينات ليحتل مكانة كبرى في معظم الدول ، وأصبح بذلك ظاهرة عالمية بحيث لم تبقى مقتصرة على الدول الصناعية فقط كبريطانيا والتي قررت حكومة المحافظين البريطانيين في عام 1979 بقيادة " مارجريت تاتشر" القيام بأهم و أكبر برنامج للخوصصة ، فلقد تضمن البرنامج تحويل مشروعات و أنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص. [1]

والجزائر كغيرها من الكثير من الدول النامية ، توجهت وانفتحت عن الخوصصة ، خصوصا بعد الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني الجزائري في الثمانينات ، والتي ألزمت الدولة إلى الاعتراف بضرورة تغيير أسلوب قيادة الاقتصاد الوطني ، وجعله أكثر تحررة ، ومن أجل هذا فضلت الدولة سياسة التدرج في الانتقال إلى الاقتصاد الحر بدء بإدخال بعض من خصائصه ، وهذا ما يتجلى واضحة في المجال السياسي ، و الاقتصادي بما في ذلك الانسحاب التدريجي من الحياة الاقتصادية إلى غاية الإعلان الرسمي عن تغيير الاتحاد الاشتراكي ليحل محله الاتجاه الليبرالي ، والخضوع فيما بعد إلى برنامج التصحيح

1 – منير إبراهيم هندي ، أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة (خلاصة الخيرات العالمية) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (إدارة البحوث والدراسات) ، القاهرة ، 1995.، ص 5.

الهيكلي ، وعليه يمكن تصنيف العوامل التي أدت بالدولة الجزائرية إلى الخوصصة إلى عوامل داخلية ، وأخرى خارجية[1].

1 – العوامل الداخلية:

على إثر إخفاق المؤسسة العمومية في تحقيق الأهداف المنشودة منها و إظهار عدم الكفاءة لهذه المؤسسة العمومية في ظل تدخل الدولة المكثف في الحياة الاقتصادية.

– ضعف كفاءة القطاع العام في التخطيط و التسيير .

– ارتفاع النفقات العمومية نتيجة تحمل الدولة لخسائر المؤسسات العمومية .

– انخفاض الإيرادات العمومية للدولة نتيجة نقص التحصيل الضريبي و اعتمادها أساسا على الجباية البترولية .

– رغبة الحكومة في المساهمة في ترشيد إنفاقها ، وهذا من خلال التخلص من أعباء الدعم المادي الذي تتحمله المنتجات و خدمات المرافق ، والشركات العامة ، وتوفير مصدر آمن للأموال يمكن أن يساهم بدعم الموازنات وتغطية الحجوزات .

وكنتيجة لهذه الأسباب التي كانت نتيجة حتمية للسياسة الاقتصادية التي أتبعتها الدولة في قيادة الاقتصاد الوطني، والتي نرجعها كذلك الاختيار الإيديولوجي (الاشتراكي) ، والذي لم يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ولا في مواجهة أزمة الثمانينات مما أدى بالدولة إلى التخلي عن هذا الخيار و انتهاج النهج الليبرالي الذي يفرض على الدولة الانسحاب من الحياة الاقتصادية .

1 – عيساوي نادية : تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة : دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاق ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، السنة الجامعية 2004–2005 ، قسنطينة ، ص 19.

2 – العوامل الخارجية:

– المديونية، حيث تراكمت على الدولة ديون خارجية بسبب الاستدانة المكثفة لمواجهة الطلب المحلي، وهذا ما حتم عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، رغبة في الحصول على قروض إضافية.

– فرض صندوق النقد الدولي على الدولة الجزائرية برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل تسد كي ديوها، بمعنى الخضوع إلى سياسة الخوصصة، والتي تعد عنصرا أساسيا من عناصر الإصلاح الاقتصادي .

ثانيا:مجالات الخوصصة

المجالات التي سمحت للدولة بخوصصتها، حيث شملت بعض القطاعات وهي :

– قطاع البناء والأشغال العمومية .

– الصناعات التحويلية .

– النقل والتأمينات.

– الخدمات الخاصة بالموانئ، والمطارات، وكذلك المؤسسات المحلية الصغيرة، والمتوسطة.[1]

ويمكن إرجاع هذا التصرف إما لتخوف الدولة من نتائج توسيع نطاقها ، أو إلى أنها فضلت استخدام سياسة التدرج مبتدئة بالقطاعات التي تسود فيها المنافسة خوفا عليها من الزوال " وقد سمح القانون الصادر في 2001 الأمر 04/01 بخوصصة كل مؤسسات القطاع العام ، وبالتالي توسيع نطاق الخوصصة "[2] .

1 – عيساوي نادية : مرجع سابق ، ص 25،

2 – عيساوي نادية : مرجع سابق ، ص 25.

ورغم أن الانطلاق الحقيقي ، والرسمي للخوصصة كان سنة 1995، إلا أنه تم تسجيل صدور قوانين مع إصلاحات النصف الثاني من الثمانينات تعكس رغبة الدولة في الانسحاب من القطاع العام مثل قانون 86/ 14الصادر سنة 1986 الذي فتح قطاع المناجم، والمحروقات للشراكة الأجنبية[1] .

فالذهاب إلى الخوصصة لا يعني الأمر فقدان التحكم فيها ، فمن هذه الجهة الدولة يمكن أن تتدخل بطريقتين :

إما بإبقائها لحقها في المؤسسة كأي مساهم خاص. إما باختيار أي الأساليب الأنسب في خوصصة كل مؤسسة على حدا .

لقد اعتمد برنامج الخوصصة في الجزائر بصفة رسمية ، ومباشرة منذ سنة 1995 ، كما ذكرنا ، وذلك بعد صدور قانون 22/95 وبعد أن وزعت أسهم مجموع المؤسسات العمومية على 11 مؤسسة قابضة ، تمهيدا لإعادة هيكلتها أو خصخصتها ، وبحلول سنة 1997 أعدت الحكومة تقرير تعلق بخصخصة نحو 100 مؤسسة عمومية (أنظر الجدول) بعدما كانت قد عاينت سنة 1995 . وفي إطار هذا القانون المذكور أعلاه نحو 250 مؤسسة عمومية و اعتبرتها جميعها مؤسسات ميؤوس من إصلاحها إلا عبر تصفيتها ، والمقسمة حسب الجدول الأتي :

1 – نفس المرجع ، ص 26.

جدول رقم (1) : المؤسسات العمومية المعروضة سنة 1997 للخصخصة

مجال النشاط	رقم الأعمال 1997	عدد العمالة	عدد المؤسسات
صناعة غذائية	131.7 مليار دج	38.000	14
خدمات	74.8 مليار دج	48.247	37
البناء والسكن	65.7مليار دج	– –	70
صناعة كيمياوية	48.0 مليار دج	25.567	– –
حديد وصلب	41.8 مليار دج	– –	2
صناعة زراعية	40.7 مليار دج	– –	9
صناعات ميكانيكية	30.0 مليار دج	36.000	18
صناعات تحويلية	29.7 مليار دج	43.359	– –
الكترونيك واتصالات	27.0 مليار دج	21.000	8
معادن	5.6 مليار دج	11.000	– –

المصدر : عيساوي نادية : تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة : دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته [1]

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكثر المؤسسات التي طبقت عليها الخوصصة هي مؤسسة البناء والسكن ، و هذا راجع لعجز الدولة الجزائرية على تلبية حاجيات المواطنين من السكن بواسطة مؤسساتها العمومية ، مما أدى إلى خصخصتها والاعتماد على القطاع الخاص المحلي والأجنبي في ذلك حيث فتحت الجزائر منذ سنة 2000 مجال الاستثمار واسعا أمام المستثمرين الخواص ، و الأجانب من الصين ، ودول الخليج، وذلك من أجل

1 – عيساوي نادية : مرجع سابق ، ص 34.

الاستثمار في بناء مليون وحدة سكنية[1] . بعدما عجزت الدولة عن تنفيذ برنامجها الخاص ببناء 60.000 وحدة سكنية.

المطلب الثاني :مميزات وخصائص القطاع الخاص في الجزائر

إن أهم ما يميز القطاع الخاص في الجزائر، كونه يسير وفق نظام التداول بين أفراد العائلة الواحدة ، و تبقى محتكرة في الإطار العائلي و يتوارثها الأجيال فيما بينهم " يغلب على المؤسسات الخاصة الجزائرية الطابع العائلي أين تعود ملكية المؤسسة لرب العائلة ثم الأبناء ثم الأقارب و بالتالي تبقى الملكية محدودة في الإطار العائلي و غالبة ما يكون المحاسب هو الشخص الوحيد الأجنبي عن العائلة ، وهذا الطابع يؤثر على نمط تسيير المؤسسات الخاصة ، حيث إن نظام اتخاذ القرار يقوم على استشارة العائلة حتى خارج المؤسسة ، كما أن مصدر تمويل المؤسسات يبقى عائلي بالنسبة لعدد كبير منها ".[2]

أيضا مما يميز القطاع الخاص الجزائري الشكل القانوني للمؤسسة الذي يعد مرآة تعكس الكيفية التي تسير بها المؤسسة "حيث تختلف طبيعة التسيير من الشركة ذات المؤسسة المحدودة إلى شركة التضامن إلى الشركة المجهولة ..... و الملاحظ أن الشكل القانوني للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة sarl قد أخذ أهمية خاصة و انتشار واسع إذ أن أكثر من 50% من المؤسسات الخاصة قد اختارت هذا الشكل و هذا حسب تقرير المركز الوطني للسجل التجاري ".[3]

1 – كمال مرداوي : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة ، حالة الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة دولة في علوم الاقتصاد ، فرع الأقتصاد السنة الجامعية 2004/2003 ، ص 355.

2 – Abellatif Benachenhou les entrepreneurs algériens , Alger , alpha design, 2007, p 20 2 -centre national du registre de confirmerce.

3 – مراد بن زروق : مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2000–2001، ص 188 .

أما الميزة الثالثة التي تميز القطاع الخاص في الجزائر هي توجه المؤسسات الخاصة إلى النشاط داخل القطاع الموازي " ...، حيث إن العديد من المستثمرين و المؤسسات الخاصة يلجئون إلى النشاطات غير الرسمية و هذا تفادية لجملة الصعوبات و المشاكل التي تعترضهم عند ممارسة نشاطاعم رسمية. وفي هذا الإطار شهدت النشاطات الموازية تطورا ملحوظا في السوق الوطنية و تخص العمال المؤقتين الحرفيين، الصناعيين الصغار.... و قد تم تعداد أكثر من 500 سوق موازي تغطي مساحة قدرها3,3 1 مليون م2 ينشط بداخلها 65,000متدخلا من بينهم أكثر من 50% لا يملكون سجلا تجارية [1]

ويتميز القطاع الخاص الجزائري بمجموعة من الخصائص و هي: "

من حيث تسيير قوة العمل

تمثل قوة العمل العنصر الفعال في تسيير المؤسسات الخاصة من حيث الاستهلاك و الاستغلال، وهنا نجد غياب آليات الرقابة والمتابعة من طرف أجهزة الدولة ، وعدم وعي الطبقة العمالية بظروفها و مصالحها بسبب انغلاق هذه المؤسسات على نفسها

- من حيث علاقات العمل

تقدم لنا شبكة العلاقات صورة البينية الاجتماعية لأي مؤسسة اقتصادية ، وتساهم طبيعة العلاقات العمال بشكل كبير في تحفيز أو كبح عملية الإنتاج، ونجد القطاع الوطني الخاص في الجزائر يتميز بالاهتمام الاقتصادية في مقابل الإهمال في تثمين موارد البشرية ، كما يتميز بالانضباط و التزام العمال بالنظام المعمول ممارسة النشاط ، و إخفاء التذمر من ظروف العمل .

1 – صفية جداولي : مبادئ الإدارة الرشيدة و القطاع الخاص في الجزائر (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول " الحكم الراشد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي) سطيف ، الجزائر 2008/09/08 ، ص 435.

- من حيث المستوى التعليمي للعمال

يعد المستوى التعليمي للعامل الجزائري في القطاع الخاص جد منخفض، إذ تأتي نسبة الأمية في هذا في المقدمة، مما يبقي بالتالي مشكلة التكوين و ثقافة المؤسسة و الوعي النقابي و غيرها من المتطلبات للازمة الاستمرارية و تطور ونجاح أي مؤسسة اقتصادية أو صناعية .

المطلب الثالث : مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر

1 - مرحلة ما قبل التسعينات

رغم تبني الجزائر مباشرة بعد الاستقلال الاختيار الاشتراكي كأسلوب للتنمية ، إلا أن ذلك لم يمنع القانون الجزائريين من الحديث عن القطاع الخاص و الدور الذي يمكن أن يلعبه في ظل اختيار اقتصاد اشتراكي فيه الدولة دور المهيمن ، وتبعا لذلك اعتبر القطاع الخاص و استثماراته بمثابة الشر الذي لابد منه[1] ولقد الدولة بعد ذلك و تحديدا سنة 1963 بإصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة (قانون رقم 277 المؤرخ في 27 جويلية 1963 والمتعلق بالاستثمارات) و كان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب بحيث أقر بحرية الاستثمارات بالنسبة للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب[2] . ولم تتم الإشارة للمستثمرين ال أو القطاع الخاص الوطني بإمكانه أن يساهم مع الدولة في إنشاء المؤسسات المختلطة و هي الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من الحصول على بعض الامتيازات ، فقد كان ينتظر من القطاع الخاص الوطني أن يبادر بالاستثمار بدافع الوطنية و الواجب نحو الأمة و التضحية من أجل المنفعة العامة[3] . وفي سنة 1966 صدر الأمر رقم 66- 248 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 و الذي يشكل مع النصوص التي يستند إليها قانون

1 - cine Benissad , Algerie de la planification socialliste à economie de marché alger, 1 éditions, 2006 p 54.

2 - اكرام مياسى : مرجع سابق ، ص 110 .لجزائر ، 08-09-2008 ، ص 435 .

3 - Mustapha BABA AHMED, l'Algerie entre splendeurs et pesan-leurs , Alger, édition Marioor 1997,p148.

الاستثمارات ، وقد جاء هذا الأمر لسد الثغرات التي تميز بها القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأس مال الوطني و كذا تحديد دور ومكانة القطاع الخاص و الضمانات الشرعية الواجب منحها إياه سواء كان أجنبيا أو وطنيا [1] ،ثم جاء أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة الذي تضمنته القانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 ، وكانت إرهاصاته الأولى قد ظهرت مع بداية الثمانينات أثناء انعقاد المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد من 15 إلى 19 جوان 1980 .و اعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقطاع الخاص الوطني و الذي جاء التوضيح و تنظيم تدخل القطاع الخاص الوطني و ذلك بإزالة الغموض المتعلق بحق الحصول على الرخصة ، الحد الأقصى للاستثمار و تحديد المهام المخصصة للقطاع الخاص الوطني .....و قد ذكر القانون 82-11 المهام الجديدة التي أوكلت للاستثمار الخاص و ما كان ينتظر من مشاركة القطاع الخاص و التي تمثلت فيما يلي :

- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية للأمة و تجنيد الادخار .

- خلق مناصب شغل .

- إشباع حاجيات المواطنين من الخدمات و السلع.

- تحقيق تكامل مع القطاع العمومي عن طريق مشاركة القطاع الخاص في النشاطات الصناعية التحويلية في مرحلتها الأخيرة .

- المساهمة في سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وتثبيت السكان في مناطقهم عن طريق إقامة مشاريع في المناطق المعزولة و استعمال اليد العاملة و الموارد المحلية . [2]

1 - اكرام مياسي : مرجع سابق ، ص 111.

2 - Rachid TELEMCANI : Etat, bazar et Globalisation , Alger, les éditions EL-Hikma , 1999 p 45.

و بعده جاء القانون رقم 88-25 المؤرخ في 21 جويلية 1988 تعززت مكانة المبادرة الخاصة والذي نص صراحة على تشجيع القطاع الخاص ومنحه تسهيلات .

ومع صدور دستور 1989 تعززت مكانة المبادرة الخاصة وتجسد اهتمام الدولة يجلب الاستثمارات الخاصة وتحفيز المستثمرين من خلال الأدوات القانونية المتبناة لاحقا .

2 - مرحلة التسعينات

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 وقد نص هذا القانون على امتيازات لصالح القطاع الخاص حيث جاء فيه إلغاء التمييز و إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و العامة في الحصول على الائتمان و إعادة التمويل من البنك المركزي ، كما جاء القانون رقم 91-9 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية و الذي يضمن حرية التجارة الخارجية و يخضع القطاعين (العام و الخاص) لنفس المعايير و الشروط[1] .

وفي بدايات الألفية الثالثة تم تصحيح هذا القانون من خلال صدور الأمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 ، ويمكن القول أن هذا الأمر و بالنظر إلى التحفيزات و التجديدات التي حملها ، قد أصبح يضاهي نظري أكثر القوانين ليبرالية وتفتح ، حيث وضح المكانة والدور الذي أصبحت تحتله استثمارات القطاع الخاص وسمح لها باقتحام كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء .

1 - إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي و إنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. 2011 ، ص 117-118 .

وفيما يخص إجراءات السياسات العاجلة فقد تضمن البرنامج جملة من الإجراءات المساندة لتطور المؤسسات الخاصة و ذلك من خلال دعم المحيط المباشر الذي تعمل ضمنه المؤسسة. [1]

- تطوير وتحسين خدمات مصلحة الضرائب.

- إنشاء مراكز تتم بتقديم إرشادات في ميدان التسيير و القضاء.

- مواصلة تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية و الهيكلية الضرورية ليروز محيط يسمح بعمل فعال لقوى السوق أين تلعب الدولة دورها في تأطير و تنظيم المجال الاقتصادي .

- إعداد برنامج للإصلاح الضريبي يهدف إلى الحد من التهرب الضريبي و ذلك بالاعتماد أساسا على تخفيض قيمة مختلف النسب و الرسوم التي تفرض على المؤسسات.

- تهيئة المناطق الصناعية و اتخاذ كل الإجراءات الضرورية التي من شأنها تقليص مدة تنفيذ المشاريع و بالخصوص ما يتعلق بمشكل العقار الصناعي .

المبحث الثاني: إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

لقد تأكدت الحكومة الجزائرية من أهمية القطاع الخاص و دوره في عملية التنمية المحلية لذلك ارتأت جعله شريك لها ، و من ثمة ساد مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص و القطاع العام في الجزائر .

وتشكل الدولة بمختلف أجهزها أكبر قوة في تحقيق التنمية ، غير أنها ليست بمفردها في هذا المجال ، فهناك تحول واضح في أغلب دول العالم نحو الاعتماد على القطاع

1 – مراد بن زروق : مرجع سابق ، ص 69 .

الخاص و اقتصاديات السوق من أجل أن يكون للقطاع الخاص دور في تحقيق التنمية ، فأصبحت بذلك معظم الدول تعول عليه في المساهمة في تنمية المجتمع و رفع مستوى المعيشة للمواطنين [1].

ومن هنا أصبح للقطاع الخاص دور فعال في المشاركة في عملية التنمية بجانب الحكومة ، غير أن الجدير بالذكر أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا يمكن تحقيقها في ظل غياب حكومة فاعلة تدعم و تطور القطاع الخاص و تعمل على استمراريته في المشاركة في عملية التنمية من خلال :

– خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة

– إدامة التنافسية في الأسواق

– توفير فرص متساوية أمام الجميع

– خاص الفقراء و الفئات ذات الفرص و الإمكانيات البسيطة

– في الحصول على التسهيلات المالية و الفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع و تحسين مستوى دخلهم و معيشتهم.

– تعزيز المشاريع التي تتيح و تخلق فرص العمل .

– استقطاب الاستثمارات و المساعدة في نقل المعرفة و التكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.

– تنفيذ القوانين و الالتزام بها.

– التحفيز المستمر لتنمية الموارد البشرية .

1 – صلاح الدين فهمي محمود ؛ دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية ، القاهرة ، قسم الاقتصاد ، د س ن، ص 8.

و بذلك يتضح أن الحكومة تعطي دورة كبيرة للقطاع الخاص في إحداث التنقلة النوعية على نطاق المجتمع ككل، و ذلك من خلال التفاعل و التكامل بين دور الحكومة و دور القطاع الخاص بشكل متكامل. [1]

و ما تجدر الإشارة إليه أن القطاع الخاص له دور رئيسي في اللامركزية من خلال تشجيع الأعمال الخاصة و دعم عمليات الادخار و الاستثمار و التوظيف و الصادرات ويجب أن يصبح منتجو القطاع الخاص على المستوى المحلي من أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحقيق توازن بين قوى السوق و قيام الحكومة بتقديم الخدمات العامة [2].

و إذا كانت الدولة هي الفاعل الأساسي في عملية التنمية فلقد أدركت العديد من الدول أهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية ، و رفع مستوى معيشة المواطنين ، وتوفير فرص العمل و تحسين مستوى الخدمات لهم ، خاصة و أن القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد و تقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة. [3]

وقد تزايد دور القطاع الخاص و أصبح بالفعل قوة رئيسية و ذلك لما يوفره من خبرة و مال و معرفة لازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي ، أو أجهزة الدولة الرسمية ، أو منظمات المجتمع المدني . وكمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان ، ولتأمين التدريب و التعليم و المنح التعليمية. [4]

1 – صلاح الدين فهمي محمود : مرجع سابق ، 09,

2 – معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر، 2004 " اختبار اللامركزية من أجل الحكم الراشد ، ص 11.

3 – محمد عبد الوهاب ، دور الإدارة المحلية والبلديات في ظل إعادة صياغة دور الدولة ورقة حبثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول " الإدارة المحلية والبلدديات في الوطن العربي ، الإمارات العربية 2007، ص 50.

4 – حسن كريم : مفهوم الحكم الصالح ، مقال منشور مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 309 ، السنة السابعة و العشرون نوفمبر 2004، ص 25.

و ترتبط أهمية دور القطاع الخاص بالتنمية المحلية بمدى إسهامه في معالجة القضايا و الموضوعات الاقتصادية و الاجتماعية المحلية، و التي يأتي على رأسها البطالة ومستوى الدخل و التلوث.... ولا يمكن لأي مجتمع مواجهة هذه التحديات بالاعتماد على قطاع دون الآخر، بل إن ذلك مرهون بتعاون كل من القطاعين العام و الخاص و قد بقي القطاع الخاص في الجزائر يحتل مكانة مميزة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية سواء في ظل نظام التسيير المركزي أو في نظام اقتصاد السوق ، نظرا لدوره المهم في التنمية الوطنية و المحلية ، و عرف هذه السنوات الأخيرة تطور كبيرة من خلال عملية الخوصصة التحويلية و الإنشائية ، ومن خلال سياسة التنمية التي ترمي إلى التركيز على المبادرة الفردية الوطنية و الأجنبية و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من أجل مواجهة مشكلة البطالة و رفع مستوى المعيشة و الدخول الفردية الضرورية للتكوين الرأسمالي من أجل استخدامه في تمويل برامج و مشاريع التنمية .[1]

إن تحسيد شراكة حقيقية بين الهيئات المحلية و القطاع الخاص في الجزائر من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة في مجال التنمية المحلية بالجزائر ؛ و ذلك لما يوفره من مشاريع تعاونية تنموية التي تعمل على تشجيع المبادرة الحرة بالاعتماد على خبرة كلا الشريكين .

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم و ترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار و ذلك من خلال سن القوانين و التنظيمات و اللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، إلا أن الواقع العملي و وضع الجزائر في المؤشرات الدولية و الإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار يكشف عن وجود

1 – مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة : مرجع سابق ، ص 52.

الكثير من العراقيل و المعوقات التي تحول دون نحو الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية .

و لقد بدأت الجزائر في معالجة عدد من القيود و المعوقات – حسبما أبرزها مسح استقصائي المؤسسات الأعمال و تقييم لمناخ الاستثمار – باعتبارها عقبات رئيسية أمام تنمية القطاع الخاص ، و هي : سيطرة القطاع العام الكبير على النشاط الاقتصادي ، و صعوبة الحصول على العقارات الصناعية ، و صعوبة تعبئة و إتاحة رأس المال ، و الحواجز الإدارية الكبيرة و محدودية القدرة على الحصول على المهارات ، و عدم كفاية البيئة الأساسية ، و عدم كفاءة الإطار القانوني و القضائي ، ويمكن إجمالا تصنيف تلك المعوقات فيما يلي :

أ- مشكل التمويل و مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص

تعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي.

يبين لنا الجدول الآتي تطور نسبة ما يحصل عليه القطاع الخاص من قروض مقارنة بالقطاع العام.

جدول رقم (03): تطور القروض حسب القطاع القانوني بالنسب %

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العمومي	80 .0	80.0	70.6	68.7	56.5	57.4	56.02	50.39
القطاع الخاص	19.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.90
القروض إلى القطاع الخاص %pib	6.09	6.08	7.11	7.93	12.14	11.17	11.02	11.73

المصدر : بنك الجزائر ، إحصائيات2005 / 2004 / 2000

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة خلال الثماني سنوات الأخيرة أكبر من نصيب القطاع الخاص لكنها في تراجع و وصلت هذه السنة إلى 80% في سنة 1998 . في المقابل تسجل ارتفاع لنصيب القطاع الخاص من القروض فمن 19% خلال سنتي 1998 و 1999 قفز إلى حوالي 43% خلال سنوات 2002، 2003 ، 2004 . أما في سنة 2005 فقد وصلت النسبة إلى 50% تقريبا.

أما عند تحليلنا نسبة التغيير للقروض الموجهة للقطاع الخاص بين سنتي 2002 و 2005 سنجد أنها عرفت ارتفاعا هاما ، حيث تجاوزت 63% في سنة 2003 كما بلغت النسبة 30% في سنة 2005 . بينما سجل القطاع العام تراجعا بنسبة 3% في سنة 2003.

و بشكل عام نلاحظ تقدما ملموسا للقطاع الخاص و تراجعا للقطاع العام . أما بالنسبة للقروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد تضاعفت . إذ انتقلت من 6% في سنة 1998 إلى حوالي 12%في سنة 2005 و تبقى هذه السنة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط و التي تصل فيها إلى 40% في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و 61% في تونس . [1]

ومن جهة أخرى أصبحت هذه البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات مما جعل هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات ذات نسب النمو العالي و التي أصبحت مجبرة على التخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات التشغيل بها ، لذا تعتبر البنوك أهم مصر لإحدى الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات ، في حين نجد أنه في بعض البلدان كتونس مثلا تم القضاء على هذه الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية

1 – بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق : دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية _ دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث ، العدد 07، 2010 / 2009 .، ص 146.

قريبة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذات سلوك تنشيطي أو مهني وهذه العلاقة الوطيدة أدت إلى نجاح وازدهار كل من المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها و البنك .[1]

ب – برتفاع أسعار الفائدة

حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاحيات الاقتصادية استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين و الأفراد نحو زيادة نسبة الادخار ، و توجيهها نحو الاستثمار وما يلاحظ أن معدل الفائدة مرتفعا إذا ما قورن بمعدلات الفائدة التجارية في قبولها للودائع و منحها قروض و يوضح الجدول الآتي معدل الفائدة الأسمي الموجه ، و معدل الفائدة الحقيقي للفترة (1998–2004) .

جدول رقم (04) : تطور معدل الفائدة الأسمي و الحقيقي للفترة (1998– 2004)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل الفائدة الاسمي	10.2	9.3	8.5	8.5	8.5	8.0	7.0
معدل الفائدة الحقيقي	5.2	6.7	8.2	8.2	4.3	5.0	5.0

المصدر : بنك الجزائر إحصائيا2005 / 2004 / 2000

من هذا الجدول يتضح لنا ما يلي : بالنسبة لمعدلات الفائدة الاسمية الموجهة، بدءا بمؤشر الفائدة في الانخفاض حيث سجل نهاية عام 1998 نسبة قدرها 10.2 % ثم

1 – يرنيش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف : إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول " الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ومحير العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 16 و17 أفريل 2006 ، ص 324.

9.3 % عام 1999 ، ليستقر عند حوالي 8.5 % خلال الفترة 2000-2003 غير أنها انخفضت إلى حوالي 7.5 % عام 2004.

أما بالنسبة لمعدلات الفائدة الحقيقية، فقد بلغت سنة 1998 نسبة 5.2 % ثم ارتفعت إلى 6.7% و 8.2 % عامي 1999 ، و 2000 على التوالي. ثم شهدت انخفاضا عام 2001 لتستقر عند حوالي 5% عامي 2003 و 2004. و نلاحظ عدم استقرار معدلات الفائدة الحقيقية نتيجة ارتباطها بالظروف الاقتصادية غير المستقرة و الارتفاع النسبي في معدلات التضخم، بسبب ارتفاع حجم الكتلة و ارتفاع نسبة معدلات الاستهلاك في الآونة الأخيرة بسبب الانتعاش الاقتصادي [1].

ج- التحديات الإدارية و التنظيمية

يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة تحديات إدارية و تنظيمية أهمها :

تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار و عدم الشفافية، و تعدد الجهات الوطنية .

-تعقد و طول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور ب 14 إجراء ، يستغرق 24 يوما و تكلف 21.5 % من دخل الفرد مقارنة بتونس و التي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما ولا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد. -ضعف البنية التحتية و عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر الخدمات : الماء ، و الكهرباء ، و الغاز ، و خطوط الهاتف ، و قنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار . - ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية، و عدم

1 - بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق : مرجع سابق ، ص146,

الوضوح في التطبيق ، و هو ما يترك المجال للتلاعبات و التفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار .

وقد عبر المستجوبين في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من 18 عاملا مقيدة أو معيقة للاستثمار .

– بطء و بيروقراطية الجهاز القضائي و عدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاة أكثر من 387 يوما مقارنة مع 7 أيام في تونس. و قد ذكر % 69 من رؤساء المؤسسات في الدراسة التي أعدها البنك الدولي إلى هذه المشكلة و ذكر هولاء أن المدة التي يخصصوها لتسوية هذه القضايا تصل إلى 13.6 أسبوع في السنة .

ح – تحدي الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية و تقلص من فعالية الاستثمار الخاص كما أنها تؤدي إلى تشوه صورة البلد و إبطاء معدل التنمية و اختلاس المال العام ، و عادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية و غياب المساءلة التمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم . كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعتري نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007 .

فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007. أما تونس فاحتلت المرتبة 63، و المغرب المرتبة 76 و قد أثارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون

حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم و الاستفادة من بعض المزايا و الخدمات. [1]

د- تحدي القطاع الموازي

في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7مليون متر مربع ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري.

و أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية و يبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 34.1 % من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999- 2000) و ذلك حسب تقديرات البنك الدولي وهي نسبة مرتفعة جدة تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف .

و بالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا و أن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعة مزرية غير مشجع على الإطلاق. [2].

هـ_ تحدي العقار الصناعي

فيما يخص الأراضي المحددة و الموجهة للنشاطات الصناعية، فإن المستثمر الجزائري يواجه عدة مشاكل و صعوبات للظفر بأراضي صناعية ، وقد توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب القيود البيروقراطية التي بقيت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية و الهيئات المشرفة على التسيير . و هي الأسباب التي تعتبر أهم حاجز

1 – بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق ص 146-147.

2 – بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق : مرجع سابق، ص 146 ، 147 .

تتحطم عليه إرادة المستثمر، بالإضافة إلى طول مدة منح الأراضي مما جعل عدد كبير من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم. وفي استقصاء للبنك العالمي أشار إلى أن 40% من المؤسسات في بحث دائم على أراضي صناعية من أجل تطوير نشاطاتها و تنتظر في المتوسط أكثر من 4 سنوات التلبية حاجاتها .

و الجدول الأتي يبين فترة الانتظار للحصول على عقار صناعي:

جدول رقم (05) : فترة الانتظار للحصول على عقار صناعي في الجزائر

نوع العقار	محلات إدارية	أراضي صناعية للعينة شاملة	أراضي صناعية للمؤسسات الصغيرة
المؤسسات الباحثة عن عقار	%19.6	%37.7	%42.1
عدد السنوات المنتظرة	3.6	4.9	4.7

Source: Abedallatif Benachenhou, les nouveaux investisseurs .Alger , Alpha .design , 2006 ,p 275

على الرغم من أنه توجد في الجزائر 70 منطقة صناعية تمتد على مساحة 11.000ألف هكتار و التي يمكن أن تستقبل 6371 حصة إضافة إلى 477 منطقة نشاط تمتد على مساحة 7282 هكتار و يمكن تجزئتها إلى 2700 حصة لكن 17% من الحصص غير موزعة و 22% من الحصص الموزعة غير مستغلة أي في المجموع 39% من الحصص غير مستغلة .[1]

وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر ب 180 كيلو متر مربع بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80

1 - Abedallatif benachenhou : les enterpreneurs algériens , op.cit , p 217

مليون مربع ، ولهذا يتبين أن الأزمة ليست في العقار بقدر ما هي مشكلة فساد و ضعف في التسيير و التنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي[1] .

1 – بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق : مرجع سابق ، ص 146.

خاتمة

إن إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية برز في ثمانينيات القرن العشرين مع التحول الواضح نحو اقتصاد السوق ولتكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية المحلية ولا يكون ذلك إلا من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن وتنويع مصادر الدخل في إطار النظام الليبرالي العالمي الجديد الذي ينادي بتحرير السوق ويدعو إلى إعطاء القطاع الخاص الدور الرائد في الاقتصاد مما دفع معظم الدول إلى التخلي عن نموذج الاقتصاد المسير (المركزي) إلى نموذج اقتصاد السوق.

كما تبين لنا أنه وبالرغم من جهود توجه سياسات الدولة الجزائرية نحو تعزيز وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بإشراكه في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتي هدفت إلى تشجيعه ودعم هم من خلال تقديم المساعدات المالية والتسهيلات القانونية له إلا أنه عجز في السنوات الأولى للانفتاح نحو اقتصاد السوق عن القيام بالوظائف المنتظرة .

من خلال الموضوع الذي قدم لإنجاز هذه الدراسة التي تمحورت عناصرها حول: "دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر" نخلص إلى أنه مع تزايد طموحات المواطنين في دور وامكانية القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر في ظل المستجدات المعاصرة على البيئة العالمية، نجد أن القطاع الخاص له دور هام في التنمية المحلية فهي تمثل منظومة متكاملة يشارك فيها القطاع الحكومي، ومؤسسات المجتمع المدني مع القطاع الخاص في تحديد الأطر ورسم الأدوار لكل جزء في هذه المنظومة، وذلك من خلال التركيز على مبادئ الحكم الراشد.

فالاعتماد على القطاع الخاص ليس معناه إلغاء دور الدولة وانما هو تغيير في شكل هذا الدور، وذلك بإعفاء الدولة من الأدوار التي كانت تضلع بها في الخمسينيات والستينيات وحتى أواسط القرن الماضي و هذا الدور الجديد لا يعني تخليها عن مواجهة تحديات التنمية المحلية بل تأكيد على دور مختلف للدولة في تحقيق التنمية، وذلك بتوفير مناخ اجتماعي،

ديمقراطي تتفاعل فيه كافة الأطراف ومكوناها المؤسسية لتحقيق مستوى معيشة أفضل لجميع أفراده. فبالرغم منعناية لحكومة الجزائرية للقطاع الخاص ومناخ الاستثمار مايزال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل في التنمية المحلية.

ووفق هذا نخلص إلى النتائج التالية:

– إن مفهوم التنمية المحلية يظل يراوح مكانه، طالما لم تقدم ميكانيزمات تفعل المجال الاقتصادي والاجتماعي و السياسي الذي يجري فيه على المستوى المحلي إذ أن إقرار المشاركة والشفافية، وحكم القانون والحرية ومنحها للقوى التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية سيدخلها في مسل من الديناميكية في المسؤولية و التحرك لنشاة مجتمعات محلية أكثر فعالية، إنتاجية ودائمة في المستقبل.

– إن القطاع الخاص في الجزائر ما يزال بحاجة إلى الكثير من الوقت للوصول إلى مواصفات القطاع الخاص كما رسمته فلسفة الحكم الرشيد وذلك بإعادة صياغة العلاقة التي تربطه بالدولة، فقد مازال في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– إن محاولات تنمية القطاع الخاص لاتزال مستمرة فكل الخطط والبرامج الإنمائية التي يجري إعدادها تنظر مساهمة حقيقية وقوية للاستثمار الخاص إلى ما يطمح إليه، وماهو مجسد في الواقع يقف حائلا أمام المستثمر التحقيق مشاريعه كما أن الحكومة مصابة بانتكاسة وذهول بفعل انكماش الطلب على الاستثمار، لذا لابد من القوانين والتشريعات التي توفر إلى حد قبول الاستثمار بنوعية الوطني والأجنبي .

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

الكتب :

1) مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 1997).
2) حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1995).
3) أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية (بيروت: مكتبة الجنان، 1977).
4) هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية (لبنان دار النهضة العربية، 1987).
5) محمد عبده فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية"، (القاهرة: مكتبة مدبولي ، 2004).
6) ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي ،" التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص "، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012).
7) محمد رياض الأبرش ، نبيل مرزوق ، الخصخصة أفاقها و أبعادها ،(بيروت: دار الفكر، 2003).
8) صالح زياني، مراد بن سعيد. "الحوكمة البيئية العالمية – قضايا واشكالات"، (الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010).
9) مصطفي الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها"، (الإسكندرية: منشأ المعارف، 1987).
10) محمد شفيق، "التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب س ن).
11) سالم عرفة سيد، إدارة المخاطر الاستثمارية، (عمان: دار الراية، 2009).

12) أحمد رشاد عبد اللطيف، " التنمية المحلية" ، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011).

13) عبد الحميد عبد المطلب، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001).

14) اكرام مياسي : الإندماج في الإقتصاد العالمي و إنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. 2011.

15) صلاح الدين فهمي محمود ؛ دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية ، القاهرة ، قسم الاقتصاد ، د س ن.

16) محمد عبد القادر عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، (مصر: الدار الجامعية، 2003).

17) حمدي الحمادي، مترجم، بحوث تنمية المجتمع – المفاهيم والقضايا الإستراتيجية (بيروت: الدار العربية للعلوم،).

مذكرات وأطروحات

1) زينة طاهري، "التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص – دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي" (مذكرة ماستر، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012/ 2013)

2) صباح لمزود، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة – علي منجلي (مذكرة ماجستير ، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري – قسنطينة –، ب س ت).

3) أحمد الكواز ،" بيئة القطاع الخاص النظرية و الواقع "(أوراق مختارة من المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم و استشراف ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بيروت، 25/23 مارس 2009.)

4) عبد الرزاق مولاي لخضر، " العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– " مجلة الواحات البحوث و الدراسات، عدد 09 (2010).
5) طاهري، " التصورات الأجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص – دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي
6) عبد القادر يسبع، " مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة– مع الإشارة إلى حالة الجزائر –" (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2010/2009).
7) عبد القادر يختار، عبد الرحمان عبد القادر. دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية (مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، دولة قطر, 19–21 ديسمبر 2011)
8) مولاي لخضر، " العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر .
9) كمزواد ، "دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة – دراسة ميدانية في المدينة الجديدة على منجل".
10) محمد حسن آل ياسين، ''التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد04 (2001).
11) خيرة بن عبد العزيز، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي – دراسة مقارنة– (أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة ،2013/ 2014).
12) عبد الرزاق مولاي لخضر، بونوة شعيب، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– مجلة الباحث ، عدد 07 (2010).
13) سفيان ابن عبد العزيز، ' دعم وتطوير القطاع كلية الترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات " مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، عدد61(2013).

14) خليل خميس، "مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09(2011).

15) فريد بشير طاهر، " محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية"، مجلة التعاون، عدد 51 (2000).

16) محمد كريم قروف، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة" مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –2008/ 2009).

17) جمال حلاوة ، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية"، (عمان:دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009).

18) محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله، " تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية"، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2006).

19) منال محمود طلعت، "الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي"، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2003).

20) وسيلة سبتي ، موسي رحماني،" واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية " (مداخلة في الملتقي الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة، 1–2 ديسمبر 2004.)

21) عبد الناصر برانى ، ميلود زنگري،" قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية – سبل استفادة الجزائر منها– (مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق): معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج ،14–15 أفريل 2008.)

22) عبد الله خبابة ، لعجي سعاد، " التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة " (مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق: معهد

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج ،14-15 أفريل 2008.)

23) على بوعمامة ، بوعمامة نصر الدين،" مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها "(مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق -":معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15 أفريل 2008.)

24) مجموعة من الخبراء، "التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر" ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008).

25) أحمد مصطفي خاطر, " تنمية المجتمع المحلى" (الإسكندرية: المكتب الجامعي، 1999).

26) طابع محمد سالمان، "أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية: المشاركة الشعبية مدخلا"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية, 2008).

27) خيضر خنفري،" تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق "(أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2010).

28) أحمد شريفي ،" تجربة التنمية المحلية في الجزائر " مقال منشور مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة عدد 40 (2009).

29) عمر شريفي ،" الإطار العام للجباية المحلية و دورها في دفع عجلة التنمية المحلية " (مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (اقع و آفاق): معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج ،1415 أفريل 2008.)

30) محمد حمازة، ' دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية – دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة (2005 / 2009مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة- ، 2012/2011).

31) عادل الهواري مختار ،"التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي"، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993).

32) سفيان ريميلاوي ،" دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر – حالة بلدية الجزائر الوسطي" (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،2011/ 2012).

33) خميسي مقداد، "واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزاء خلال الفترة 2008/1990 حالة ولاية البليدة–" (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008).

34) الزوهير رجراج ،" التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق –"(مذكرة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3،2012/ 2013).

35) منير إبراهيم هندي : أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة (خلاصة الخيرات العالمية) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (إدارة البحوث والدراسات) ، القاهرة ، 1995.

36) عيساوي نادية : تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة : دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاق ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، السنة الجامعية 2004–2005 ، قسنطينة .

37) كمال مرداوي : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة ، حالة الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة دولة في علوم الاقتصاد ، فرع الأقتصاد السنة الجامعية 2004/2003 .

38) مراد بن زروق : مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2000–2001.

39) صفية جداولي : مبادئ الإدارة الرشيدة و القطاع الخاص في الجزائر (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول " الحكم الراشد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي) سطيف ، الجزائر 2008/09/08 .

40) معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر، 2004 " اختبار اللامركزية من أجل الحكم الراشد .

41) محمد عبد الوهاب دور الإدارة المحلية والبلديات في ظل إعادة صياغة دور الدولة ورقة حبثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول " الإدارة المحلية والبلدديات في الوطن العربي ، الإمارات العربية 2007.

42) حسن كريم : مفهوم الحكم الصالح ، مقال منشور مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 309 ، السنة السابعة و العشرون نوفمبر 2004.

43) بونوة شعيب ، و مولاي لخضر عبد الرزاق : دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية _ دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث ، العدد 07، 2009 / 2010 .

44) يرنيش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف : إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول " الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ومحير العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 16 و17 أفريل 2006 .

مراجع باللغة الأجنبية :

1) Private Sector Development, An Analytical (1) Accelerating Pro-PoorGrowth through Support for. Framework . ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT
2) THE PRIVATE SECTOR AND DEVELOPMENT EFFECTIVENESS. - DISCUSSION PAPER FOR TUDCN MEMBE.
3) Fabrice p; les tics dans le développement local de la reunion ،France (outre Inner) : université de la réunion 2007.
4) cine Benissad , Algerie de la planification socialliste à economie de marché alger, 1 éditions, 2006 p 54.
5) Mustapha BABA AHMED, l'Algerie entre splendeurs et pesan-leurs , Alger, édition Marioor 1997,p148.
6) Rachid TELEMCANI : Etat, bazar et Globalisation , Alger, les éditions EL-Hikma , 1999 .
7) Abellatif Benachenhou les entrepreneurs algériens , Alger , alpha design, 2007.
8) Joseph Laugier Pierre Dufaud et Claude Lacour Espace Régional Et Aménageant Du territoire Edition Dalloza Paris ،1979 .
9) Philippe Aydalot "Economie Régionale Et urbaine " Ed. Économisa. Paris. 1985
10) Jean-Louis Guigous "Le développement Local : Espoirs Et Freins * In "Développement Local Et Décentralisation. Sous La Direction De Bernard Guanier. Ed. Economisa. Paris. 1986.
11) Denis Maillå " Comportement Spatiaux Et Milieux Innovateurs "In" Encyclopédie D'économe Spatiale " Ed. Economisa ،Paris ،1995,
12) guide de la méthodologie de palification locale op.cit:10.
13) Guide De La Methodologie De Palification Locale; Corninient " Labourer un Plan De Développement Local " réalisé par la DGAT/DLR Ministère De L'économie Et Du Développement Quagadougou ; Mars ،2000.
14) Jacqueline Magnien, Bernard pacquer, Vincent van Schnebel, Jacques Ibouche," approches d'économie sociale et de développement locale",colloque franco-québécois ,édition l'harmattan 9,10 et 11 décembre 2002.
15) Xavier Griffer Territoires de France : Les Enjeux Economiques Soucieuse De La Décentralisation Ed. Économisa. Paris 1984.

16) Weaver .c .le développement par le bas : vers une doctrine de développement territorial Ed lites paris.1988.
17) Levy Jacques Et Luissault Michel ‹Dictionnaire De Geographie Et Des Sciences De L'espace Social Edition : Belinn Paris : 2003›
18) Levy Jacques Et Luissault Michel ‹Dictionnaire De Geographie Et Des Sciences De L'espace Social Edition : Belinn Paris : 2003›

الفهرس

إهداء

شكر

مقدمة..... 2

الفصل الأول: الإطار المفاهيمى و النظري للدراسة.....8

المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص 10

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص.....10

المطلب الثاني: أهمية و أهداف القطاع الخاص.....18

المطلب الثالث: مؤشرات قياس نمو القطاع الخاص.....22

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية 27

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية.....27

المطلب الثاني: نظريات ومراحل التنمية المحلية.....37

المطلب الثالث: مجالات ونماذج التنمية المحلية.....45

الفصل الثاني : العلاقة بين القطاع الخاصوالتنمية المحلية في الجزائر 51

المبحث الأول: نظرة عامة حول القطاع الخاص في الجزائر 52

المطلب الأول : الخوصصة في الجزائر.....53

المطلب الثاني: مميزات وخصائص القطاع الخاص في الجزائر 58

المطلب الثالث: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر 60

المبحث الثاني: إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية في الجزائر 63

المطلب الأول: دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر 63

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.....66

خاتمة.....75

قائمة المراجع.....78

مـلخص المذكرة

تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي بالجزائر كأسلوب التسريع النمو وخلق فرص العمل، وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة إلى جانب تخفيف العبء على ميزانية الدولة لتمويل مشاريع الخدمات المحلية.

فإشكالية هذه الدراسة تدور حول دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، هذه الأخيرة التي سعت بمختلف الآليات والاستراتيجيات، وسن القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لدعم القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بما يتلاءم والإمكانيات المتوفرة لديها، غير أن مساهمة هذا القطاع في الجزائر ظلت متدنية ولم تصل إلى مستوى الطموح على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به من حيث الحوافز والتشريعات التي تنظم عمله

إن طبيعة وأهداف هذه الدراسة باعتبارها وصفية تحليلية اقتضت استخدام المقاربة التشاركية التي من خلالها أظهرت العديد من الدراسات والتجارب الدولية أن التنمية المحلية لا تتحقق إلا بها ، أي الشراكة بين القطاع الخاص والدولة ، فعلى الدولة توفير البيئة الاقتصادية الملائمة وتحسين مستوى فعاليتها وتوفير الاحتياجات الواقعة على مسؤولياتها، وتمكين الناس من الفرص المتاحة ونشر، حماية وتطوير الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: 1/ القطاع الخاص 2/ التنمية المحلية

3/ التمويل